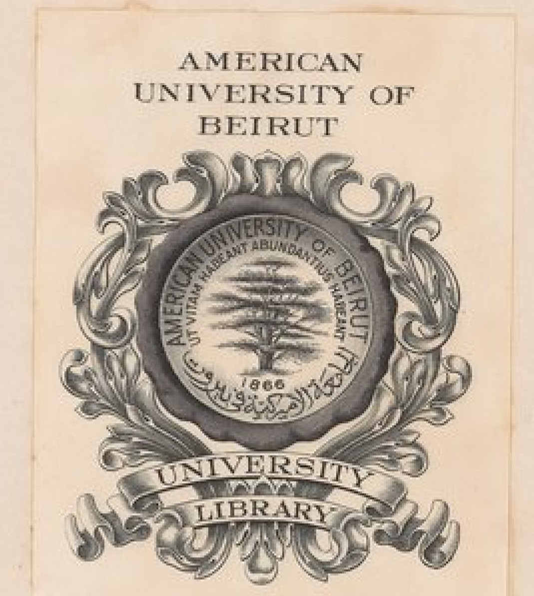

مياه عين الفيجة في دمشق


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
UNIVERSITY
LIBRARY









مياه عين الفيجة

في دمشق

بيان وايضاح عن

لجنة عين الفيجة و مصلحة المياه

صور مختلفة عن مؤسسات

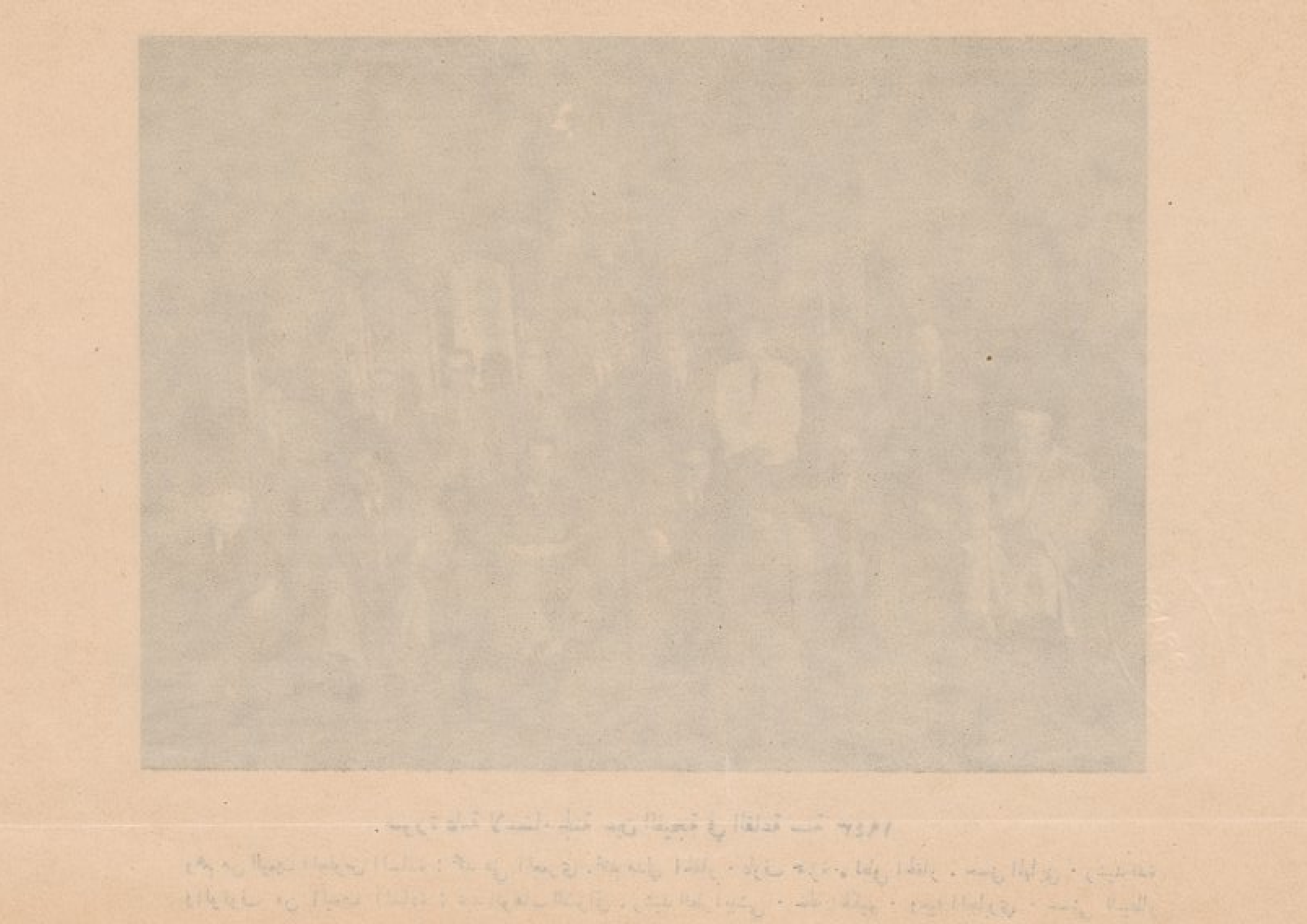
مياه الفيجة

مطبعة الاعتدال بدمشق



صورة عامة لاعضاء لجنة عين الفيجة في القاعة سنة ١٩٤٣

وهم من اليمين الجلوس السادة : محمد علي العمري . محمد مدني الحفار . عارف حمزة . لطفي الحفار . حسني المهايني . رشيد قدة
والوقوف من اليمين السادة : عبد الوهاب القنواتي . رشيد الطرابيشي . خالد الحكيم . وجيه الجابري . حسني البيطار
مسلم السيوفي . سامي الميداني . اديب الروماني . زكي الجابي



بيان وايضاح عن

لجنة عين الفيجة ومصلحة المياه

وضع لجنة عين الفيجة الحقوقي :

يتساءل البعض من سكان دمشق المشتركون في امتار ماء عين الفيجة وغير المشتركين عن الوضع الحقوقي والقانوني للجنة عين الفيجة ومصلحة المياه حتى ان اكثرهم يظنون انها شركة استثمارية كبقية الشركات المساهمة وعلى هذا الأساس يبحثون ويناقشون امورها ، وهو خطأ فادح احببنا ايضاح الحقيقة بشأنه فالمصلحة قائمة في قلب المدينة واعمالها وانظمتها معروضة للجميع وبوسع كل انسان ان يطلع على اي شيء يريد ، ويقابل بكل ترحاب .

(يحقق اتمام هذا المشروع (اي مشروع جلب مياه الفيجة) واستثماره من قبل مصلحة بلدية ومؤسسة بشكل صناعي ، ولها ميزانية خاصة تسمى (مصلحة المياه) وتوضع تحت الاشراف المباشر للجنة مؤلفه من ممثلي الحكومة والبلدية وملاكي مدينة دمشق الذين ابتاعوا الماء) كما هو موضح في المادة السادسة ، وهذه اللجنة تسمى (لجنة عين الفيجة) . ان لجنة عين الفيجة هذه تكون تحت مراقبة حكومة دولة دمشق التي يمثلها كل من مديري المالية والنافعة ... المادة الثالثة من الاتفاقيه المعقودة بين حاكم دولة دمشق والعامل باسمها وبين رئيس بلدية دمشق والعامل باسمها المؤرخة في ١٤ شباط ١٩٢٤ والمصدقة وفقاً للاصول .

يتضح من نص هذه المادة ان مصلحة المياه هي مؤسسة من المؤسسات العامة تشرف على اعمالها لجنة خاصة تمثل الحكومة والمشتركين وهي بهذه الصفة لاتختلف ابداً عن البلدية التي يشرف عليها المجلس البلدي ولا عن دائرة الاوقاف التي يشرف على اعمالها مجلس اعلى للاوقاف وكذلك الخط الحجازي ومجلسه ، وجميع اعمال هذه المصلحة وقوانينها هي تابعة لمصادقة الحكومة ، وكذلك ميزانيتها تابعة لتصديق

الحكومة كموازنات المؤسسات العامة الاخرى المستقلة قبل حلول كل سنة كما سيأتي بيانه ، يتضح من هذه المادة ان مصلحة المياه هي ليست بشركة مساهمة كما يتبادر للذهن بل مؤسسة عامة

المادة السادسة من الاتفاقية التي نوهنا عنها سابقا تنص على كيفية تشكيل لجنة عين الفيجة وهذا نصها :

لجنة عين الفيجة — تتشكل لجنة المراقبة المنصوص عنها بالمادة الثالثة كما يأتي :

رئيس البلدية (المحافظ اليوم) رئيس

عضو من البلدية
رئيس مهندسي المصالح الفنية في البلدية
رئيس مهندسي النافعة
رئيس محاسبة الحكومة
رئيس غرفة التجارة بدمشق
عضو من غرفة التجارة بدمشق

} اعضاء طبيعيون

ثمانية اعضاء منتخبين من جمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق

تجتمع هذه اللاجنة في اوقات معينة للمصادقة على الميزانيات ولتعيين الموظفين وعزلهم وبالاختصار للتصديق على جميع المقررات المتخذة ، وتحقق هذه اللاجنة حسابات المصلحة بواسطة عضوين من اعضائها ؛ وتقدم هذه اللاجنة في انتهاء كل سنة تقريراً مفصلا الى حكومة دمشق تبحث فيه عن سير المصلحة في اثناء تلك السنة ، وهذه المادة واضحة وصريحة لا تحتاج الى ايضاح كبير ، فالحكومة والمؤسسات العامة ممثلة في هذه اللاجنة بنصف اعضائها ورئيسها هو رئيس البلدية او المحافظ اليوم وهؤلاء يراقبون اعمال المصلحة من الوجهة المالية والادارية طوال العام يشترك معهم في هذا الاشراف والمراقبة ثمانية اعضاء يمثلون المشتركين من جمعية ملاكي الماء في مدينة دمشق . وهؤلاء الاعضاء الثمانية ينتخبون من قبل المشتركين في اجتماع عام يعقد في شهر مارت بموجب دعوة عامة تنشر في الجرائد وتعلق بمركز الحكومة والبلدية ، والمادة السابعة عشرة من نظام جمعية ملاكي

الماء نصت على ما يأتي :

يجري كل سنتين تجديد انتخاب نصف عدد الاعضاء ويسمي فخامة الحاكم في بحر السنة اعضاء للجنة بدلا من الاعضاء المتوفين او المستقيلين . اي انه في كل سنتين مرة يجري انتخاب اربعة اعضاء من جمعية ملاكي الماء ليمثلوا المشتركين في لجنة عين الفيجة ، واذا توفي او استقال احد هؤلاء الاعضاء الثمانية فيقوم حاكم دمشق بتعيين عضو بدلا عنه الى ان يحين وقت الانتخاب . وهنا رب سائل يسأل اين هي اجتماعات جمعية ملاكي الماء ؟ واين هو الانتخاب الذي نص عليه النظام ؟ وعلى هذا السؤال نجيب : انه عندما كان المشروع في حيز التأسيس رجحت الحكومات التي كانت على رأس الحكم في الاعوام الاولى ابقاء اللجنه على حالها الى ان يتم العمل الانشائي ويأتي دور الاستثمار ، وكانت تجنح الحكومة لتطبيق القسم الثاني من فقرة انتخاب الاعضاء اي الى تعيين خلف للمتوفين او المستقيلين ليبقى العدد تاماً ، وعندما تم العمل الانشائي وابتدأ دور الاستثمار طابت اللجنة من الحكومة اجراء الدعوة لاجتماع عام تجري فيه انتخابات الاعضاء الذين سيمثلون جمعية ملاكي الماء في لجنة عين الفيجة باعتبار ان حاكم دمشق (او الحكومة) هي صاحبة الحق بالدعوة الاولى كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من نظام جمعية ملاكي الماء « فخامة حاكم دمشق يدعو الى الاجتماع الاول » فكان جواب الحكومة ان الظروف السياسية لا تسمح باجتماعات عامة تعقد في امكنة عامة لذلك فهي تعترف بشرعية اللجنة الحالية وهي تعين خلفاً لكل عضو يستقيل او يتوفاه الله . ثم كررت لجنة عين الفيجة طلبها هذا مرات عديدة في التقارير السنوية التي تقدمها في رأس كل سنة ، فكان الجواب اليها من الحكومة دائماً هو الجواب الاول ، وهي اليوم وفي الغد وفي كل وقت تطالب بالحاح اجراء انتخابات عامة لجمعية ملاكي الماء بدمشق الذين يبلغ عدد المشتركين فيها اليوم نحو اربعة عشر الف مشترك لانتخاب ربع مجموع اعضاء لجنة عين الفيجة ونصف اعضاء اللجنة هم اعضاء طبيعيون كما تقدم بيانه ، وفي الواقع فقد تغير ستة من ثمانية من هؤلاء الاعضاء خلال الاعوام التي مرت بوفاة اكثر الذين كانوا

يمثلون المشتركين ، كما ان الحكومة والبلدية والغرفة التجارية عينت مرارا ممثليها في اللجنة بسبب تغيير الاعضاء في تلك المراكز المنصوص عنها في هذا النظام .
وعلى هذا فاننا نجد اكثر من ثلاثة ارباع اعضاء لجنة عين الفيجة اعتراهم التبديل خلال السنوات السبع عشرة التي مرت على مصلحة الفيجة وهي في دور الاستثمار ومازالت هذه اللجنة بكامل اعضائها تتابع اعمالها بكل انتظام .

لقد بينا فيما تقدم شكل مؤسسة لجنة عين الفيجة واعضائها وكيفية انتخابهم والآن سنبحث موضوع الاموال وهي على قسمين : اموال الانشاء ، واموال الاستثمار

(الوضعية المالية لمشروع عين الفيجة)

اموال الانشاء : هي الاموال التي جمعت من الاكتتابات الاولى والتي لم تزل تجمع من قيم الامتار التي تباع حالياً من قبل المصلحة ، وقد كان قدر المتر المكعب قيمة موقتة تعادل الثلاثين ليرة عثمانية ذهبية ، الا انه عند تنفيذ المشروع تبين ان التقديرات الاولية للتكاليف الانشائية التي قامت بها الاشغال العامة في حينه كانت خاطئة ، والمشروع صغير لايكفي حاجة المدينة ، وعندما تعدلت مخططات المشروع من قبل الاشغال العامة والهيئة الفنية لمصلحة المياه بالاتفاق مع لجنة عين الفيجة اصبحت تكاليف المتر المكعب تعادل ضعفي المبلغ المقدر سابقاً، ومع ذلك فقد ابقت لجنة عين الفيجة قيمة المتر بالاتفاق مع الحكومة حسب التقديرات الاولى ، ولم تشأ تغييره حتى لا يكون صدمة للمكتتبين ويتلكأون عن الاشتراك ؛ والمادة السادسة من نظام جمعية ملاكي الماء هي التي بينت كيفية جمع الاكتتابات وهذا نصها: (ان قيمة الاكتتاب التي تطلب من الشاري هي نسبة لكمية الماء التي يطلبها ، ويجري تحديد قيمة المتر المكعب من الماء كما يلي :
يقسم مجموع النفقات المحددة بالكشوف التخمينية الموضوعة من البلدية على (٥٠٠٠) والخارج من هذه القسمة هو ثمن المتر الواحد ، وعلى هذه القاعدة تبلغ قيمة المتر الواحد زمن التأسيس ستين ليرة عثمانية ذهبية ؛ ومع ذلك فلم تطلب اللجنة من المشتركين هذه القيمه حباً في تشجيع العمل ، وقيم الامتار المباعة والتي

لم تزل تباع هي لتسديد نفقات الانشاءآت السابقة وتسديد نفقات توسيع الشبكة وللصندوق الاحتياطي كما نصت على ذلك المادة التاسعة من نظام الجمعية وهي :(بعد ان يتم توزيع ٥٠٠٠ متر مكعب ماء ، وبعد ان تكون تسددت كل نفقات الانشاءات الاولى تخصص حاصلات الاكتتاب لتحقيق مبلغ احتياطي معادل دائماً ١٠٠٠ مثل لقيمة اكتتاب متر واحد كما هو مبين بالمادة السادسة ، اي يجب ان يكون في صندوق المصلحة بصورة مستديمة (٦٠) الف ليرة عثمانية ذهبية لحساب الصندوق الاحتياطي ، وعلى هذا فان الاكتتابات التي تجمع الآن هي لتأمين المبلغ الاحتياطي التي نصت عليه هذه المادة وقد صرف من الاموال الاحتياطية خلال سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧ ما يقرب من مليون ليرة لتوسيع الشبكة العمومية في المدينة ، بعد ان تمكنت لجنة عين الفيجه من جلب القساطل اللازمه لذلك بعد انتهاء الحرب فوراً . ومصلحة المشروع الفنية تطلب في تقاريرها انفاق ثمانماية الف ليرة سورية خلال عام ١٩٤٨ لتدعيم القناة العمومية التي تجلب الماء من الفيجة ، ولاجل سيفون دمر الكبير والقساطل الضخمة التي تصل الخزانات بعضها ببعض ، فبالنسبة لهذه التكاليف العظيمة لو اريد حساب قيمة المتر الواحد المكعب من الماء لوجد انه يساوي اكثر من (٣٦٠٠) ليرة سورية مع ان لجنة عين الفيجة بالانفاق مع الحكومة ابقت على سعر الماء (٢٥٠٠) ليرة سورية كما كان في آخر سني الحرب ولم تزل ادارة المشروع بالاتفاق مع لجنة عين الفيجة تعمل لتأمين المبالغ الاحتياطية التي نص عليها القانون لمثل هذا المشروع الضخم ، ولم تتمكن من ذلك حتى الآن ولاشك بان مصلحة المدينة ومستقبل عمرانها وصحتها وسلامة مشروعها هذا يقتضي علينا جميعاً ان نهتم لحسن سير المشروع وضمان مستقبله وقوة موارده ليتمكن ابناؤنا واحفادنا من استمرار سيره واطراد نجاحه وذلك بأن تكون اوضاعه المالية مؤسسة على القواعد الثابتة ودون مراعاة العواطف الضارة بحجة انه مشروع وطني اهلي وانه يجب ان تكون اعماله متمشية مع الرغائب المختلفة والمطالب المنوعة التي لا تتفق مع مصلحة المشروع في حاله ومستقبله ومثل هذا المشروع الضخم يحتاج الى ان تكون احواله المالية متينة جدا لايضطر الى طلب القروض والمعاونات او

النداءآت في الاحوال الطارئة وغيرها ، واذا كان مشروعنا وطني تعاوني فـلا يعني ذلك ان يكون معرضا للفوضى او العجز المالي لاسمح الله وهو ما تعمـل لجنة عين الفيجة لعدم الوقوع فيه صيانة لهذا المشروع وتأمينا له في جميع الاحـوال ، لذلك يجب ان يحمد الناس لأدارة المشروع تمسكها بالمحافظة على نظام التوزيع وعلى عدم التفريط بأسعار المياه والادوات لتكون متفقة مع مصلحة المشروع نفسه ومصلحة المشروع تتفق مع مصلحة المدينة من الوجهة العامة . ولاجل ذلك فأن لجنة عين الفيجة تقوم في كل سنة بدرس حسابات المشروع ونفقاته العامة ومـوارده المختلفة وتضع الموازنة للسنة المقبلة وفقا لنتائج درسها وبحثها الدقيق مع الاختصاصيين الماليين والفنيين ، ومثل هذه المشاريع تدرس بحسب سعة المدينة ومقدار شبكتها الداخلية والخارجية للأنفاق والسيفونات والاحواض في الجبال وللقساطل المختلفة القياسات داخل المدينة والتي تبلغ طولها نحو ثلاثماية وخمسون كيلو مترا ، وهذه تحتاج دائما للورشات الليلية والنهارية لمتابعة العمل والاصلاح والمراقبه لسلامة المياه ودقة توزيعها

(اموال الاستثمار)

هي الامـوال التي تقدر في كل سنة من قبل لجنة عين الفيجـة للأنفـاق على استمرار حيوية المشروع من اصلاح الشبكة وقيم قساطل وادوات متنوعة واجور عمال ورواتب موظفين ، وعلى اساس هذه التقديرات بعد موافقة الحكومة تحدد رسوم الاستثمار من رسم سنوي على الامتار المكتتب بها الى اجور العدادات وقيم الامتار المباعة اضافة على الاستهلاك الى قيم ادوات الوصل ، وهذا يجري استنادا الى المادة الخامسة الفقرة الرابعة من نظام جمعية ملاكي الماء التي نصت على ما يأتي: يجب عليه (اي المشترك بماء الفيجة العضو في جمعية ملاكي الماء) ان يتعهد خطيا (وهذا عند اكتتابه) بأن يدفع سنوياماينوبه من مصاريف الاستثمار والاصلاح والمادة الثانية عشرة من نفس النظام التي نصت: بان مصاريف الاصلاح والاستثمار يجري تقسيمها بنهاية السنة وبواسطة اللجنة على كل المشتركين وبنسبة اكتتاب كل منهم.

هذا ما يتعلق بنفقات الاستثمار وهي تقديرات تابعة للنقص والزيادة حسب كل التقديرات المالية التي تجري بالعالم لأنه يوجد قسم منها ثابت وهو الرسوم السنوية

وهذادون نصف الموازنة لأنه لايزيد عن (١٢٠) الف ليرة سورية فقط لقاء الاشتراك بستة آلاف متر من الماء ، كما هو الحال حتى هذا التاريخ. وقسم غير ثابت وهو قيم الامتار المباعة اضافة وواردات وصل الماء ، وهذا يشكل النصف الثاني من واردات الموازنة ، وبما ان هذا المبلغ تابع للزيادة والنقصان فلذلك يجري تطبيقه حسب نص المواد (٩و١٠) من الاتفاق المعقود مابين الحكومة السورية ووزير ماليتها وبين لجنة عين الفيجة التابع لنظام المشروع ونصهما :

المادة ٩ ـ يرصد حساب الاستثمار بعد تثبيته وينقل لحساب الارباح والخسائر على الكيفية الاتية :

اولا ـ اذا كان رصيد حساب الارباح والخسائر رابحا يجري توزيعه كما يلي :

١ ـ يؤخذ منه خمسون بالماية للمبالغ الاحتياطية (على ان لا يتجاوز هذا المبلغ عشرون بالماية من مجموع الاكتتابات التي تؤلف المبالغ الاصلية للنقابة) .

٢ ـ تخصص الزيادة لبلدية دمشق وتصرف للاعمال الصحية والعمرانية في المدينة بالاتفاق مع لجنة عين الفيجة .

ثانيا ـ اما اذا كان رصيد حساب الارباح والخسائر مديونا (اي انه اذا وجد عجز) فعندئذ يسدد بقدر الامكان من الرأسمال الاحتياطي بعد وجوده وثم اذا بقي شيء من هذا العجز لم يمكن تغطيته يحمل على جمعية ملاكي الماء التي يجب عليها تأديته بظرف ثلاثة اشهر حيث يوزع على المكتتبين بنسبة الامتار المشتركين بها ، ومن يتأخر عن الدفع يمنع عنه الماء لحين الدفع

المادة ١٠ ـ تحدد التعريفات بصورة تؤمن الموازنة المالية للاستثمار غير انه اذا حصل عجز في ميزانية الاستثمار في احدى السنين او اذا حصل ضرورة لاخذ مبالغ من الاموال الاحتياطية يجب عندئذ زيادة التعرفات لتغطية العجز .

هذه مواد لا تحتاج كثيراً الى شروح فهي واضحة من نفسها ، وتبين اين تذهب ارباح مصلحة المياه وكيف يسدد العجز فيما اذا وجد ، فالارباح تعود الى مصلحة مدينة دمشق وهي تخصص للاعمال العمرانية والصحية بالاتفاق مع لجنة

عين الفيجة كما جاء في نص المادة الانفة الذكر ، وكذلك الخسارة اذا وجدت فانها تسدد من قبل المشتركين وهو ما لم تتكلف به اللجنة احدا من المشتركين حتى الان والحمد لله ، ومادام موضوع جاب المياه الى مدينة دمشق ليس بموضوع استثماري بل هو مؤسسة عامة لتأمين راحة سكان المدينة ورفاهيتهم ؛ وهو موضوع على شكل تعاوني عام ، فالفقير يستفيد منه مثل الغني وذلك بواسطة ثمانماية سبيل تفيض منها المياه ليلا ونهاراً ، وذلك عدا عن توزيع المياه على اربعماية جامع او كنيسة او مؤسسة عامة وهو مالا يوجد له نظير في اي مدينة كبيرة من المدن في العالم ، وتستهلك هذه السبلان نحو ثلاثين الف متر ماء مكعب يوميا ؛ وهذه نعمة شاملة يجب ان نحمد الله عليها ، ولذلك فان لجنة عين الفيجة تحرص كل الحرص عند وضع ميزانيتها في آخر كل سنة ان توازي بين النفقات العامة للاستثمار وبين اقل ما يمكن ان تحصله من المشتركين كواردات ضرورية حتى لا تقع تحت العجز الذي يقضي استحصاله من المشتركين انفسهم ، ويجب ان يعلم بان هذا المشروع القائم على هذا الاساس ليس بمشروع تجاري او استثماري ولا يوجد لأي احد كان اي مصلحة استثمارية او ربح مادي منه بل انه مشروع تعاوني عام ، وماسيأتي من ارباح او زياده في الموارد من مبيع المياه بعد حفظ الاموال الاحتياطيه التي لابد منها لسلامة المشروع في الحال والمستقبل كما تقدم بيانه مفصلا فانه يصرف على منافع مدينة دمشق الصحية والعمرانية بالاتفاق بين بلدية دمشق ولجنة عين الفيجة كما نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة التاسعة الانفة الذكر . نرجو ان يكون ذلك معلوما جيدا لدى القارىء الكريم لنضع حدا للتساءل الغريب الذي يبديه البعض عن ارباح المشروع في المستقبل . وهو مخصص كما تقدم لمنافع مدينة دمشق الصحية والعمرانية ؛ وسيكون من وراء ذلك ان شاء الله القيام ببناء مؤسسات عامة نافعه للمدينة من الوجهتين الصحية والاجتماعية .

(الادارة ونظام الموظفين)

منذ ابتدأت مصلحة مياه الفيجة بالاستثمار حرصت اللجنة ان لا تأتي ببدعة جديدة بل اسست دوائرها على نسق الدوائر البلدية او الدولة مقسمة الى ثلاثة

فروع لتأمين سير العمل على اهون شكل ، دائرة المكتب الفني ، والمكتب الاداري والمحاسبة ، وانتقت لهم ازه الموظفين وا كفأهم ، ويقوم كل مكتب بعمله رغم قلة الموظفين بالنسبة لبقية الادارات العامة او الشركات بشكل سرعة واخلاص وبمنتهى العدل والتساوي بين المشتركين .

كنا ذكرنا فيما سبق عند بحث تشكيل لجنة عين الفيجة نص المادة السادسة من الاتفاقية المعقودة بين حاكم دمشق وبين رئيس البلدية . وفي هذه المادة بحث يتعلق بتعيين الموظفين حيث تقول : تجتمع هذه اللجنة في اوقات معينة للمصادقة على الميزانيات ولتعيين الموظفين وعزلهم الخ ...

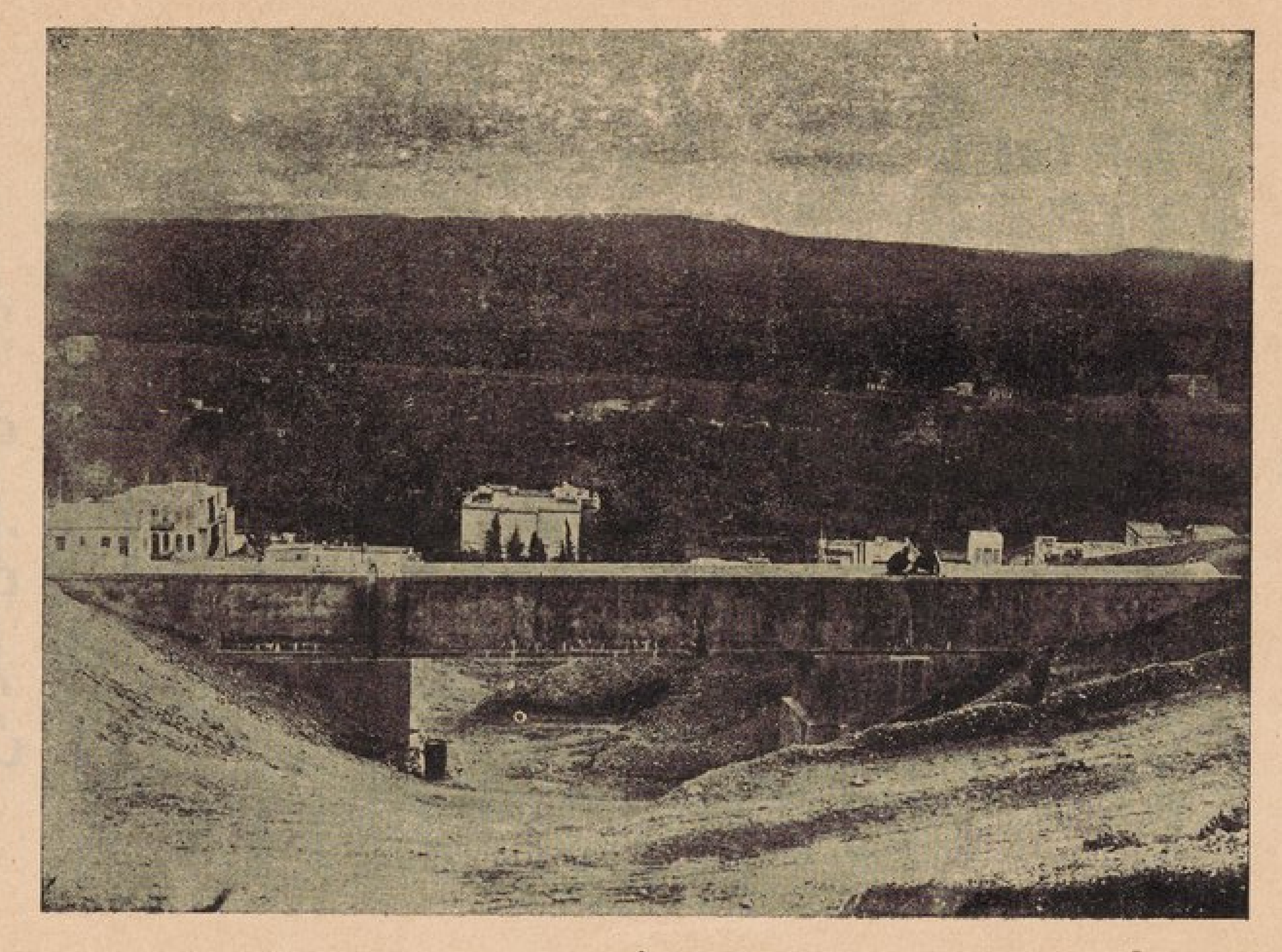
ومن هنا يتضح ان حق تعيين الموظفين وعزلهم هو من صلاحيات لجنة عين الفيجة ، واللجنة زيادة في الاحتياط وتمشياً مع القواعد العامة وابتعاداً عن الشبهات فقد استنت نظاما للموظفين يطابق كل المطابقة نظام موظفي الدولة العام من حيث تعيين الموظفين واجازتهم وعزلهم وجميع ما يتعلق بهم ، وقد صادقت الحكومة على هذا النظام ككل انظمة مصلحة المياه ، وكذلك اتبعت في اعطاء الرواتب والترفيع الاسلوب عينه الذي تسير عليه الدولة من حيث المراتب والدرجات ، واللجنة تطبق عيناً كل ما تجريه الحكومة على موظفيها من علاوات ودرجات بكل تجرد ونزاهة لا فرق بين موظف وآخر الا بقدر كفاءته وعمله ، وادارة مصلحة المياه جعلت دوام موظفيها قبل الظهر وبعد الظهر ، حتى انه في ايام العطل والاعياد تفتح ابوابها للمراجعات السريعه الهامة ، تسهيلا للمراجعات ، عدا عن قبولها المراجعات الهاتفية واجابتها بما امكن من السرعة ، ومنذ تأسيس هذا المشروع الحيوي التعاوني حتى الان تقدم لجنة عين الفيجة في رأس كل سنة تقريراً مفصلا الى وزارتي المالية والاشغال العامة عن اعمالها خلال العام الماضي مع موازنة العام المقبل بعد اقرارها من لجنة عين الفيجة بالاتفاق وبموافقة ممثلي وزارتي المالية والاشغال العامة ومعها كل التفاصيل والايضاحات المتعلقة باعمال المشروع الادارية والفنية والمالية ، كما ان ادارة مصلحة المياه تقوم باعمالها الحسابية على اصول المحاسبات العامة وعلى الاسلوب الحسابي المضاعف

وسجلات المشروع وحساباته مثال اعلى يحتذى به وهو مفخرة للقائمين عليها والحمد لله .

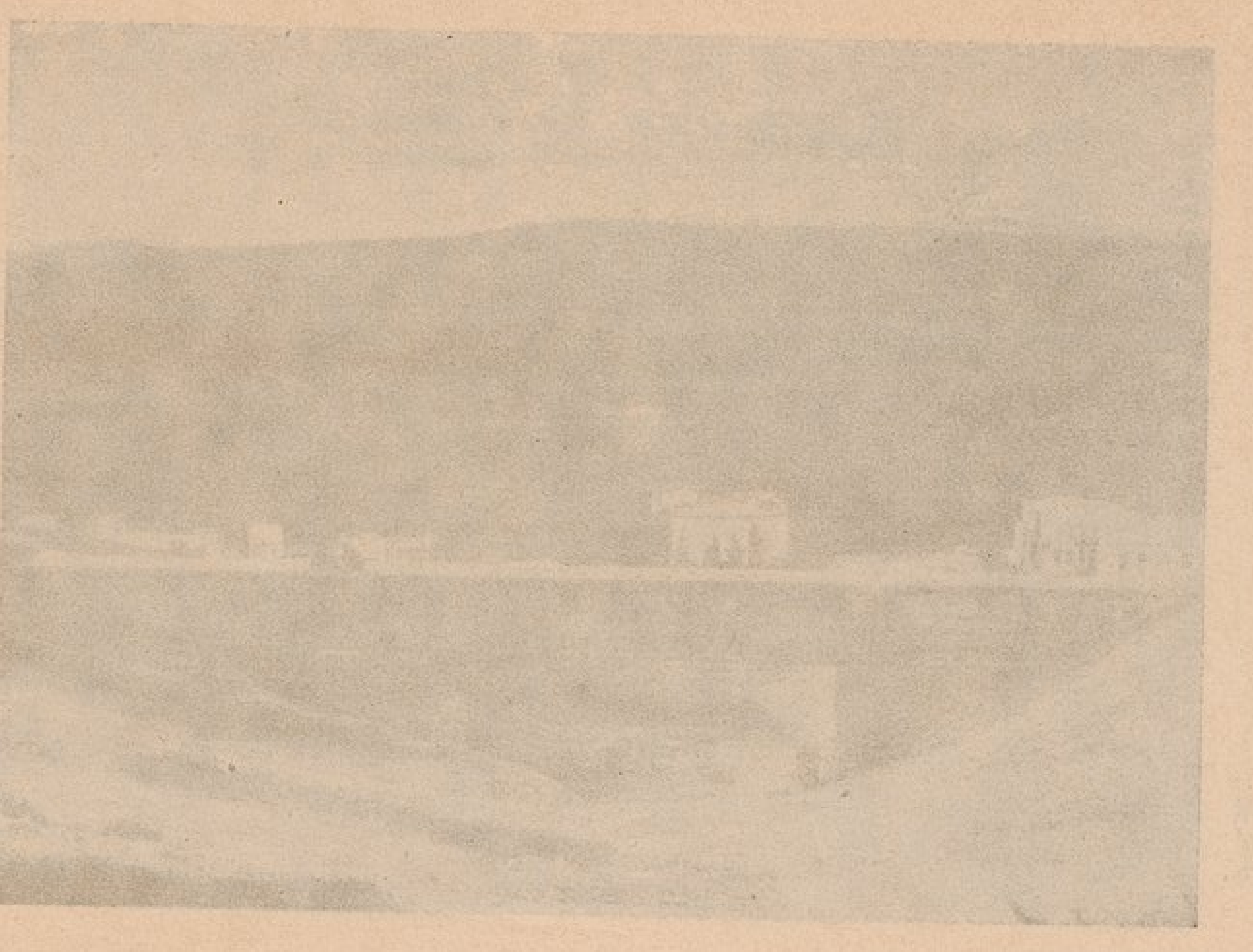
هذه نبذة موجزة عن لجنة عين الفيجة ومصلحة المياه اوردناها تنويراً للرأي العام وايضاحا للحقيقة . واللجنة مفتحة الابواب للجواب عن كل امر يتعلق في اعمالها لمن شاء ، والسلام .

٢٠ شوال عام ١٣٦٦ الموافق ٦ ايلول سنه ١٩٤٧

رئيس مصلحة المياه



منظر خزان الماء الكبير في أعلى تل المهاجرين في دمشق



لمحة تاريخية عن تأسيس مشروع

عين الفيجـة وجلب مياهـه الى منـازل مدينـة دمشق

كانت مياه الفيجة في ايام الرومان كما كانت في ايام العرب موزعة بواسطة قناة محفورة في الصخور ، مارة على سفح الجبل في وادي بردى من نبع الفيجـة حتى اعلى نقطة في حي الصالحية ، ولا تزال آثار هذه القناة موجـودة الى يومنا هـذا ولكنها مخربة في اكثر اقسامها ، وهذه القنـاة كانت تسقي القرى الواقعة بين نبع الفيجة ومدينة دمشق وكان الاهمال سبب تخريب هذه القناة اذ ان صيانتها وترميمها واصلاحاتها كانت تقوم بها ، على ما يظهر لجان من اهل المدينة والقرى على طريقـة كري الأنهر المتبعة الان في غوطة دمشق .

وكذلك بقيت مدينة دمشق مدة طويلة محرومة من المياه النقية . وكانت تستعمل مياه الانهر التي كانت موزعة على البيوت بشكل طوالع ومجرات وجداول توزيعـا فنيا دقيقا ، فتستقي البيوت منها حاجاتها للشرب والاستعمال باستمرار وغزارة . الا انها كانت غير نقية ، ولذلك كانت المدينة دوما عرضة للأمراض والأوبئة . لهذه الاسباب لم يكن بد من وجدان مياه نظيفة صافية لأجـل تأمين شرب الاهلـين وعلى ذلك فكـرت الحكـومات منـذ خمسين سنة ونيف في جلـب مقدار كاف من نبع الفيجة ، وقد تأسس في ذلك الحين مشروع لأسالة مياه الفيجة بواسطة قساطل حديدية . وتم تنفيـذ المشروع في زمن الوالي التركي المشهور ناظم باشـا وكانت المياه النقية المسحوبة تبلغ الفي متر مكعب فقط . ووزعت على ما يقرب من خمسمائة سبيل كانت تسيل في سـاعات معينـة في الصباح والمساء . لاتكاد تكفي لشرب الشفة وكان الناس يزدحمون من حولها لأجل تأمين املاء اواني الماء المخصصة للشرب فقط ولا يكادون يجدون ذلك . ثم تأسس مشروع الفيجة العام وقام بدرسه بعض

رجالات دمشق سنة ١٩٢٢ ولما كانت المياه الموجودة لا تكفي للقيام بأنشاء ابنية حديثة فكروا في جلب مقادير اوفر من نبع الفيجة الذي يبعد عن دمشق ثلاثة وعشرين كيلومترا ومياهه غزيرة ونقية من وجهة التحليل الجرثومي والكيميائي فتقرر في ذلك التاريخ تاسيس لجنة بأسم (لجنة عين الفيجة) . وتالفت في دمشق جمعية بالاشتراك مع غرفة التجارة لتهيئة المشروع والدعوة اليه . واذ كان هذا المشروع من المشروعات العامة اتفقت جمعية ملاكي الماء مع بلدية دمشق على تنفيذه بعد اخذ امتيازه من الحكومة وذلك بالرغم من وجود شركات اجنبية كانت تسعى الى الامتياز على قاعدة الاستثمار وفي ٢٣ شباط (فبراير) من سنة ١٩٢٤ عقدت اتفاقية بين حكومة دمشق ورئيس بلديتها نصت على ادارة المشروع ونظامه العام . ولقد كان لدولة لطفي بك الحفار فضل الظفر بأمتياز المشروع باسم مدينة دمشق ، وقد بذل الكثير في سبيل تحقيق المشروع سنين طويلة ثم قام بالاشراف على اعماله بهمة عالية واخلاص

وفي الخامس عشر من حزيران (يونيه) سنة ١٩٢٥ عرض المشروع للالتزام وقد تقدم لذلك اربعة عشر شركة كبرى اثبتت مقدرتها الفنيه والماليه وبعد اجراء المناقصه نالته احدى الشركات الكبرى. وبوشر العمل في اول ايلول (سبتمبر) ١٩٢٥

وقد كان الرأي الاول سحب الماء بواسطة انابيب حديدية ، كما جرى من قبل . ولما كانت تكاليف الانابيب الحديدية تقارب النفقات اللازمة لانشاء قناة في شكل نفق اوثرت الطريقة الثانية لجملة اسباب فنية . اهمها امكان جلب مقادير كافية من المياه لسد حاجة دمشق وتخفيف نفقات الترميم والاصلاح ، وللاستفادة من حجم قناة النفق لتأسيس شلال للماء. وبعد ان تقرر انشاء القناة بدىء العمل في آخر سنة ١٩٢٥ . وقد بلغ طول القناة المذكورة ثمانية عشر كيلو متراً لان القناة طريقها يقرب من الخط المستقيم ، وهي مؤلفة من اربعين نفقا وثلاث قنوات مبنية بالاسمنت المسلح واربعة جسور يختلف طولها بين ١٥ و ٥٠ متراً بنيت من الاسمنت المسلح ثم مماص (سيفون) كبير مبني بالاسمنت المسلح طوله اربعمائة متر بعمق اربعين متراً في قرية وادي دمر التي تبعد عن دمشق سبعة كيلو مترات . وعمق الوادي تحت سطح النفق يبلغ اربعين متراً . وقد بني المماص في شكل انبوب بمقطع دائري قطره متر واحد من الداخل

اما مقادير المياه التي تسيل في هذه القناة فتبلغ ثلاثة آلاف لتر في الثانيـة . تأخذ المدينة منها خمسمائة لتر ، اما الباقي وقدره الفان وخمسماية لتر فيصب في شلال الماء المنشأ لبناء معمل كهربي في موقع (الهامة) لاضاءة المدينة يعوض من عجز الشلالات القديمة .

وقد بلغت نفقات الاعمال الانشائية مائتين وسبعين الف ليرة عثمانية ذهبية . وقد انتهى المشروع سنة ١٩٣٢ ، فاسيلت المياه الى بيوت المدينة بعد حفلة الافتتاح العظيمه التي اشتركت مدينه دمشق فيها بابتهاج فخم .

واما طريقة التوزيع فهي طريقة لا تشابه الطرق الجارية في سائر المدن العالمية لان المشتركين في دمشق يملكون امتاراً من الماء ويدفعون قيمتها لاجل تأمـين رأسمال المشروع ، وهم يستمتعون بالماء في بيوتهم ويدفعون عنه رسما سنويا في رأس كل سنة لقاء نفقات الترميم والاصلاح والاستثمار . ويبلغ مجموع المشتركين (١٤٠٠٠) اربعة عشر الف مشترك حتى هذا التاريخ وذلك عدا المناطق العسكرية . واشتراك هؤلاء نحو (٦٥٠٠) ستة آلاف وخمسماية متر مكعب ، ولم يدفع الاهلون حتى سنة ١٩٤١ من مجموع ال (٢٧٠) الف ليرة عثمانية ذهبية ، وهي مقدار النفقات ، سوى مبلغ (١٣٠) الف ليرة ذهبية ، وسدد الفرق بفضل اللجنة بوساطة قروض عقدت مع الحكومة التي لمست الحـاجة الى اتمام هذا المشروع الحيوي للمدينة والذي ينفـذ بعنـايـة من الوجهـة الفنية وبانتظام من الوجهة الاداريـة ، وقـد اخذت هـذه القروض من اموال المصـالح المشتركة والتي كانت تشرف على ادارتهـا المفوضية الفرنسية وذلـك بعد ان كانت تضع العقبـات والعراقيـل في طريق المشروع ، ولكن اللجان الفنية والمالية التي ارسلتها مراراً للاشراف والتفتيش من الاختصاصيين الافرنسيين كانت تقاريرها كلهـا تؤيد المشروع وتشيد بصحة الاعمال ونزاهة القصد .

وقد وفقت اللجنة بعدئذ لالغـاء جميع الفوائد التي نصت عليهـا عقود الدين مـع الحكومة ودفع القسم الكبير من الدين او قيمة القروض التي اقترضتها اللجنة من اموال المصالح المشتركة لاسم الحكومة لقاء ضمانات كبيرة . ثم قسط باقي هذا الدين على مدد محددة ينتهي جميع الدين بانتهائها .

ثم انشئت دار للمصلحة في اشرف بقعة بالمدينة ؛ وهي آية من آيات الطراز الحديث

في صورته العربية من حيث البناء والنقش والزخرفة والاثاث ، ولا يكاد يماثلها بناء في جميع الشرق العربي . باقل الكلف والاسعار ، واما الذي ابلغها هذه الروعة الفنية السليمة فهو المعلم محمدعلي الخياط الشهير بابي سلمان ، فقد قام بمعاونة اولاده بصناعة هذه التحفة قيام الحاذق العارف بدقائق الفن العربي السليم .

وهكذا تم تحقيق هذا المشروع الحيوي الجليل على افضل نظام واتم صورة بفضل همم واموال وايد عربية دمشقية كان رائدها الاخلاص وسبيلها التجرد المطلق في خدمة مدينة دمشق الخالدة .

كتب هذه اللمحة التاريخية الكاتب البحاثة السيد بشر فارس في القاهرة بتاريخ غرة ربيع الاول عام ١٣٦٤ وفق ١٤ شباط سنة ١٩٤٥

مشروع الفيجة

فكرة المشروع وجمع نظائف معجزة

مقالات تتعلق بمشروع سحب مياه الفيجة الى منازل مدينة دمشق كتبها الاقتصادي المعروف الاستاذ منير بك الشريف سنة ١٩٤١ ونشرت في جريدة القبس الغراء ونعيد نشرها هنا للاطلاع ، مع الشكر لكاتبها البحاثة وهذه هي :

العربي اليوم هو ابن العربي القديم ، الذي حير العالم بفتوحاته ومدنيته وعمرانه وحسن اعماله ، فان قصر الابناء عن عمل الآباء ، فذلك لانهم حرموا من الاستقلال والسيادة اكثر من سبعة قرون ، فاضاعوا شيئاً من نشاطهم وقوتهم وارادتهم وعلمهم ، ولكنهم لا يزالون يحملون دم الآباء وتراثهم ولا يزال استعدادهم الفطري في نفوسهم ، ينتظر فرص الزمان ، ليقوموا بالعمل متمثلين بقول عبد الله بن معاوية !

لسنا وان احسابنا كرمت يوماً على الاحساب نتكل

نبني كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثلما فعلوا

لقد اراد الحجاج (امير العراق) ايصال ماء نهر في الكوفة الى اراضي عامرة ولا يمكنه ذلك الا اذا شق جبلا (وهو من اصعب الاعمال ، لفقدان الاوائل حينئذ) فقال لقوامه !

« انظروا قيمة ما يأكل رجل من الحفارين في اليوم ، فان كان وزنه مثل وزن ما يقلع من الصخر فلا تمتنعوا من الحفر ، فانفقوا عليه مالا كثيراً حتى استتموه ، فنسب ذلك الجبل الى الحجاج »

— (فتوح البلدان للبلاذري طبعة جديدة ض ٢٧٤) .

نامت هذه الهمة العربية طويلا ، ثم نهضت في دمشق فعمل عربها الخلص مثل

ماعمل الحجاج واكثر، واتى (الحفار) واخوانه بنهر عجاج «نهر الفيجة» من مسافة ثمانية عشر كيلومتراً، خارقين الجبال الصلداء، وصانعين العجائب حتى اوصلوه الى دمشق. لقد لقب الفرنج الخليفة يزيد بن معاوية صاحب نهر يزيد (في دمشق) بالمهندس، مع ان قوة نهر يزيد هي دون قوة ماء الفيجة. الذي سحب في النفق الجديد. فبماذا نلقب اولئك العاملين على سحب هذه المياه الفياضة فوق الجبال وفي جوفها الى دمشق؟ حقاً ان فكرة المشروع معجزة. وجمع تكاليفه معجزة اخرى، والذين فكروا بالمشروع وانجزوه جبابرة، جزاهم الله خير الجزاء.

لقد كانت دمشق محرومة من المياه الصالحة للشرب، فكانت تشرب من مياه الانهر التي لا يمكن ان تكون صافية ونظيفة، والتي هي عش لجراثيم التيفوئيد والديزانتيري والكوليرا، فكانت حوادث التيفوئيد بالالوف سنوياً، كما ان جراثيم الديزانتيري لا تزال متمكنة في امعاء الكثيرين من سكانها، وفتك الكوليرا في دمشق قد قرأنا عنه كثيراً، وهذا ما ابقى نفوس بلد من اقدم بلدان العالم (دمشق) قليلة السكان، مع رغبة سكانها بالتزاوج. وكثرة البنين، ومع مركزها التجاري والصناعي والزراعي والسياسي العظيم، الذي در ويدر على ابنائها خيرات العالم، ولهذا فان مشروع ماء الفيجة هو نعمة لسكان دمشق وشرف عظيم للذين هيأوه ونفذوه، لانه كان اول مشروع هام من نوعه في كل سورية، واسم كبير لهذه الامة العربية الكريمة، التي لا تزال تحمل في نفسها من قوة الارادة والنشاط والرغبة في الخدمة العامة. ما يجعلنا نفتخر بها، ويجعلها في المكان العلي الذي يليق بها. هذا ما دفعني الى بحث هذا المشروع الكبير الذي نفاخر به، على ضعفنا وحرماننا من القوة التي يتمتع بها المستقلون، كما بحثت شركتي الشمنتو والكونسروة سابقاً، وذلك بناء على دراستي الخاصة.

كيف ظهر المشروع؟

ان نخبة صالحة من الدمشقيين اول من فكر بمشروع جر مياه عين الفيجة لمنازل دمشق، وغرفة تجارة دمشق اول من دعت اليه، فقدمت لائحة المشروع الى حكومة دمشق في ٢٤ آب ١٩٢٢، وقد قدرت بموجبها التكاليف بمبلغ

(١٥٠) الف ليرة عثمانية ذهباً ، تستوفى من المشتركين اذا اشتركوا بخمسة آلاف متر مكعب ، ثمن المتر (٣٠) ليرة عثمانية ذهباً (مع ان المفوضية طلبت فيما بعد جعل ثمن المتر (٥٤) ليرة عثمانية ذهباً وذلك بالنسبة لتكاليف المشروع التي ظهرت حين التطبيق) وبعد درس طويل ، والقضاء على فكرة الاستثمار الاجنبي ، ومطامع الاجنبي ، فقد اعطى المفوض السامي صاحب السلطان وقتئذ الامتياز بالمشروع الى بلدية مدينة دمشق في ٢٣ شباط سنة ١٩٢٤ وتشكلت لجنة خاصة لادارة شؤون هذا المشروع العظيم حسب النصوص الواردة في امتياز المشروع .

وقد بدىء بالعمل في شهر تموز سنة ١٩٢٥ ثم توقف بسبب الثورة السورية سنة ١٩٢٦ الى منتصف سنة ١٩٢٨ حيث اعيد العمل بعد ان سويت الاختلافات بين اللجنة والمتعهد بواسطة لجان التحكيم ، وانتهى العمل عام ١٩٣١ ؛ فظهرت فائدته للناس ، بل نعمته العظمى .

ما هي التكاليف ؟

لقد كانت التكاليف المقدرة للمشروع (١٥٠) الف ليرة عثمانية ذهباً فقط ، وذلك لان درس التكاليف من قبل رجال الفن كان ناقصاً ، ثم ظهر للجنة انها مضطرة لانفاق عشرة امثال المقدر لبناء الخزان العظيم في الفيجة مثلا ، كما ان فتح النفق وحفر الصخور والخنادق ، ثم بناء الانفاق بالشمنتو قد كلف كثيراً ، وجعل نفقات المشروع تبلغ (٢٧١٧٣٧) ليرة عثمانية ذهباً رغم شدة الاقتصاد والعناية بالانفاق ، ومن جملة اعمال اللجنة الطيبة ، انها مدت اخيراً قساطل اضافية الى الميدان الفوقاني ، وباب توما ، لايصال المياه بغزارة الى هذين الحيين وقدكلفها ذلك مبالغ طائلة .

ان هذه النفقات الضخمة ، هي بسيطة بالنسبة لاهمية المشروع وخطورته ، ولو كان المشروع في ايد غريبة عن البلاد وعن لجنة الفيجة ، لبلغت النفقات ضعف هذا المقدار ، بدون ادنى شك .

ذلك لانه ثبت للهيئات التفتيشية التي كان يرسلها الافرنسيون ان النفقات العامة من دراسة فنية هندسية واعمال ادارية وحسابية واشراف عام لم تتجاوز في المئة

ثمانية من مجموع نفقات المشروع وهذا شيء لا يوجد له مثيل في سائر الاعمال المائلة.

من اين المال ؟

كيف حصلت اللجنة على اموال المشروع ؟ لم تتمكن اللجنة من بيع كل الامتار التي كانت املت بيعها من الاهالي ولذلك لم يدفع المشتركون (1) (١٣٠) الف ليرة عثمانية ذهباً ، ولكن اللجنة عملت بدهائها وبراعتها ، فتمكنت من اقناع المفوضية والحكومات المتعاقبة باعطائها بعض المال من صندوق المصالح المشتركة ، وبذلك فقد اخذت اللجنة بتواريخ مختلفة من الحكومات التي تعاقبت على المشروع نحو (١٧٠) الف ليرة عثمانية ذهباً ، ثم قيدت هذه المبالغ لحساب الحكومة السوريه ، التي اشتركت لقائها بكمية من امتار مياه الفيجة ، ثمن كل متر (٣٠) ليرة عثمانية على ان تبيعها من الاهلين بخمسة واربعين ليرة عثمانية ذهباً للمتر .

ثم في ٨ تموز سنة ١٩٣٥ اجرت اللجنة شلال الهامة الى الحكومة ، بعد ان اعلنت عنه مدة ستة اشهر ، ولم يتقدم له طالب ، لمدة لا تتجاوز ٧٥ عاماً بمبلغ قدره خمسة واربعون الف ليرة عثمانيـة ذهبيـة ، اي مقدار (٢٥٠) الف ليرة سورية مع الغـاء جميع فوائد الديون السابقة واللاحقة على ان تكون قوته (٢٣٥٠) ليترا في الثانية .

ان هذه الاموال قد مكنت اللجنـة من انجاز العمل ، وانقذتهـا من خطر التراجع ، وخلصتها من الديون الباهظة مع فوائدها .

كيف انفقت الاموال ؟

ان الاموال التي انفقت في سبيل هـذا المشروع ، اذا استثنينا ثمن القساطل الحديدية ، وثمن الشمنتو التي لم تكن من مصنع دمشق آنئذ ، فانهـا قـد انفقت داخل البلاد ، وعلى عمال البلاد ، اي ان اكثر من نصف تـكاليف هذا المشروع قد صرف على عمال البلاد ، وهذه نعمة لان الاموال التي تنفق داخل البلاد تبقى في البلاد ، انما تنتقل من ايدي لاخرى ، والاموال التي لا تنتقل بين ايدي الامة

(1) حتى عام ١٩٣٢ اي حتى انتهاء اسالة المياه للمدينة سوى مائة الف ليرة عثمانية ذهباً وبلغ مجموع اكتتاب الاهلين حتى سنة ١٩٤١

الواحدة لا خير فيها ، كما ان الاموال التي تخرج الى خارج البلاد ولا تعود ثانية فهي نقمة على مجموع الشعب .

فاللجنة والحالة هذه قد احتفظت باكثر من نصف التكاليف في البلاد ، وشغلت عمال البلاد ، وحفظت صحة اهل البلاد ، ونشطت الامة الى القيام بالمشاريع العمرانية في البلاد ، اي ان اللجنة قامت بوظيفة حكومة ، وعملت اعمالا عجزت عنها الحكومة ، فليت هذا المشروع يبقى حافزاً لابناء البلاد لاستخدام ثرواتهم ، في الامور العمرانية والاقتصادية ، وليت (حماة) والبلاد السورية الاخرى تنال مثل هذه النعمة . وتقوم بمثل هذا المشروع الضخم الذي حفظ ثروة البلاد وصحتها وزاد في عمرانها .

ما هي قوة المياه المسحوبة ؟

ان قوة المياه التي سحبت في النفق هي (٣٠٠٠) ليتر في الثانية ، ومن هذه القوة شلال الهامة وقوته (٢٣٥٠) ليترا في الثانية ومنها (٥٠٠) ليتر لشرب الدمشقيين والباقي (٢٥٠٠) ليتر يعود الى بردى في الفيجة ، واما مياه الشلال فتعود الى بردى في الهامة قبل مفرق يزيد وقوة مياه النفق تعادل ثلث مياه نبع الفيجة تقريباً والثلثان الآخران يبقيان في المجاري الاصلية .

والكمية المعينة لشرب الدمشقيين هي اكثر من استهلاكهم في هذه السنين ، لذلك فأن اكثر المخصص لدمشق يعود الى مجاري بردى ، يعني ان سكان دمشق لم يستهلكوا من مياه نبع الفيجة ، التي تسيل في النفق حتى اليوم سوى جزء من عشرة ، ومن جميع مياه نبع الفيجة سوى جزء من عشرين تقريباً .

ذلك لان مشروع عين الفيجة قد ضاعف مياه النبع ، حيث عزل النبع ، وفتحت مجاريه ، ولم يبق من عائق لاندفاع الماء من ينابيعها ، وهذا ما جعل المياه تسيل في شريانها في جوف الارض بسهولة لانها وجدت مجالا للترشح والجريان ، بعد ان كانت تبقى في الاتربة وبين الصخور ، لعدم وجود مخارج لها . في تلك الشرايين التي توسعت بعد تعزيل النبع . ولعمري ان الذين لهم حق الارتفاق من

مياه الفيجة قد استفادوا فائدة مضاعفة من ذلك المشروع بدون ان يشتركوا في شيء من تكاليف العمل .

قلت ان المخصص لشرب دمشق (٥٠٠) ليتر في الثانية ، وهذا ما يعادل (٤٣٢٠٠) متر مكعب في اليوم بينما الكمية التي بيعت حتى اليوم هي (٥١٦٣) متراً مكعباً ، وباقي هذه الكمية يسيل في السبل (وهو حوالي الثمانماية سبيل) ومن السبل تسيل في بردى فيظهر من ذلك ان المياه المخصصة لدمشق تكفي مليون نسمة ، مع ان مياه الفيجة التي كانت تسيل الى دمشق بحسب مشروع المرحوم ناظم باشا ، هي عبارة عن الفي متر مكعب يومياً ، وكان الناس يتهافتون عليها للشرب منها فقط ، فلا يجد بعضهم ما يروي ظمأهم منها الا بشق الانفس .

ان عمليات سحب مياه الفيجة قد جرت بدقة فنية ممتازة ، فلا يمكن ان تتسرب الجراثيم الى الماء وهذا ما حفظ صحة اهل المدينة ، ويحفظها ابد الدهر ، وذلك على عكس مياه الانهر التي كانت تشرب ؛ فانها كانت مملوءة بجراثيم الديزانتيري والتيفوئيد كما ذكرت ؛ وكانت دوماً عرضة لجراثيم الكوليرا الفتاكة .

وتركيب ماء الفيجة — بحسب تحليل الطبيب الجراثيمي الاختصاصي السيد احمد حمدي الخياط — هو ممتاز ؛ فدرجة صلابته العامة هي (١٦،٥) فقط مع ان درجة الماء المشروب تكون (١٦ — ٣٠) .

وكمية الكلورور في الماء هي (٢٠) مليغراما في الليتر فقط ، اي انه حسن جداً ، لان الماء الجيد جداً يجب ان يكون اقل من (٢٧) مليغراما ، وكمية مجموع الكلس هي (١٩) مليغراماً في الليتر ، مع ان الماء الجيد جداً هو ما كانت كمية كلسه اقل من (١٥٠) مليغراماً ، لذلك فان ماء الفيجة هو (فوق الجيد جداً) .

وكمية المنغزيوم في مياه الفيجة هي كثيرة وهو ما يظنه بعض الناس كلساً كما هو الغلط الشائع . نرجو الرجوع الى الاطلاع على الفحوص الكيماوية والجرثومية التي عملت في جامعتي الطب الاميركانية واليسوعية في بيروت وفي الجامعة السورية في دمشق .

فماء الفيجة من الوجهة الطبيعيـة الحسية (والكيماوية) والجرثومية هو جيد جداً وهو ماء نقي شروب ، وفيه شفاء وهناء . ولا عيب فيه غير انه مبذول للجميع بغزارة وطهارة تامة والحمد لله .

واردات الاستثمار ونفقاته

بحثت في غير هذا المكان نفقات المشروع ، وها انا ابحث نفقات الاستثمار السنوية بعد ان تم المشروع ، وهـذه النفقات تربو على السبعين الف ليرة سورية سنوياً . حتى تاريخ كتابة هذا البحث .

ان ايراد اللجنة السنوي ينقسم الى قسمين :

الاول — من مبيع الامتار ، وهذا الايراد يعود الى الصندوق الاحتياطي الذي يجب ان يبلغ الستين الف ليرة ذهباً .

الثاني — من الرسم السنوي ، وبيع الماء بالعداد .

اما الرسم السنوي فانه يقدر باربعين الف ليرة سورية، واما بيع الماء بالعـداد فان ايراده السنـوي يقدر بثلاثين الف ليرة سوريـة . حتى تـاريخ هـذا البحث كما تقدم آنفاً

اي ان الايرادالذي يجوز صرفه في هذه السنين ، هو ما جاء من الرسم السنوي وثمن الماء بالعداد وقدره سبعون الف ليرة سورية ، وهو يصرف كما يلي :

على موظفي الادارة والهندسة والاصلاحات المتمادية (٢٦) الف ليرة سورية

على العمال (١٢) الف ليرة سورية .

ثمن قساطل وادوات حديدية لتجديد واصلاح الشبكة الداخلية (٣٢) الف ليرة سورية .

هذه هي نسبة النفقات تزيد وتنقص بحسب الايراد ، وبما ان الايرادات المقدرة لسنة ١٩٤١ هي (٧٥) الف ليرة سورية ، فان النفقات تزيد بهذا المقدار ، ولكن الزياده لا تصيب الموظفين ، بل تصيب ثمن القساطل والادوات الحديدية الجديدة .

ولقد اخذني العجب من نفقات هـذه اللجنة ، هذه المؤسسة الشبه رسمية ، التي هي اكبر مؤسسة في البلاد ، والتي بلغت نفقات مشروعها (٢٧١) الف ليرة عثمانية ذهباً ، ولماذا ؟

ذلك لان نفقات هذه اللجنة للاستثمار هي حوالي الاربعين الف ليرة سورية فقط ، اي ستة في الالف من التكاليف ، واذا اضفنا الى هذا المبلغ ما تنفقه على القساطل والادوات الجديدة في كل سنة ، لما بلغ مجموع النفقات واحد في المئة من رأس المال ، وهكذا ايراد المشروع ، اي ان المشروع لم يرهق دمشق ، بل اراحها وحفظ صحتها وثروتها ، وهذا اقتصاد ما بعده اقتصاد .

لقد كان الاقتصاد في الموظفين والرواتب رائد اللجنة من اول اعمال الاستثمار ذلك لان عدد موظفي الاستثمار قليل ، رغم كثرة العمل ، وعملهم كثير رغم ضآلة المكافاة ، ولان الرواتب التي كانت ذهباً اصبحت ورقاً سورياً ، فتضرر الموظفون ، ولكن اللجنة وفرت فربحت ، ولقد كان راتب المراقب العام بحسب الاتفاقيـة في ١ آب سنـة ١٩٣٥ خمسين ليرة عثمانيـة ذهبـاً ، وراتـب الرئيس الفني سبعة واربعين ليرة عثمانية ذهباً ، وكانا يتقاضيان راتبهما عن كل ليرة ذهبيـة (٥٥٠) قرشاً سورياً بحسب سعر الليرة الذهبية في الاسواق آنئذ ، فبعد ان هبط النقد السوري الى درجته الحاضرة فقد بقيت نسبة تحويل النقد على حالهـا ، اي (٥٥٠) قرشاً سورياً لـكل ليرة ذهباً مع ان الليرة الذهبية تساوي اليوم (٢٥) ليرة سورية وكانت تساوي قبل عدة اشهر (٣٠ ـ ٣٥) ليرة سورية يضاف اليها فرق غلاء المعيشة البسيط الذي منح الى موظفي الحكومة ـ مع ان ليس من علاقة مالية بين اللجنة والحكومة) ، واللجنة مرتاحـة مالياً ، وميزانية الحكومة متضخمة بعدد الموظفين وتعبة مالياً ـ وبذلك فقد خسرا اربعة اخماس راتبهما ، وقد اصاب موظفي اللجنة من الحيف ما اصاب المراقب العام والرئيس الفني ، وهذه تضحية من هؤلاء الموظفين الصابرين ، وخاصة من المراقب العام الذي يعود اليـه الفضل باخذ امتياز المشروع لاسم مدينة دمشق ومتابعة جميع الاعمال الانشائيـة والدعاية للمشروع والدفاع عنه ، امام اطماع الشركات وغيرها بدون ادنى مقابل ؛

وبكل جد واخلاص . (عن تقرير لجنة عين الفيجة عن عام سنة ١٩٣٠ الى مديريتي المالية العامة والاقتصاد الوطني العامة ص ٣٩) والذي لو صرف جهوده الجبارة طوال هذه المدة ، برأس مال الف ليرة ذهباً ، لكان بلغ رأس المال عشرين الف ليرة ذهباً على الاقل ، لدرايته وسعة معلوماته واختباراته الاقتصادية والمالية ، ولكن العامل في الخدمة العامة يبقى فقيراً مادياً ، ولكنه يرضى نفسه معنوياً ، بقيامه بالواجب .

مع ان الراتب والتعويض اللذين يتقاضاهما مدير شركة مياه بيروت في كل شهر هما حوالي !! (٢٥٠٠) ليرة سورية . وقل مثل ذلك عن مدير شركة مياه حلب عدا اجور المنزل والانتقال ونفقات السيارة والتمثيل وغير ذلك .

اعمال اللجنة المالية

لقد استخدمت اللجنة كل مهارتها فيما يتعلق بامور مالية اللجنة ، فادارت شؤونها المالية احسن ادارة ، وهذا ما جعل النجاح حليفها .

قلت ان اللجنة لم تتمكن من جمع اكثر من (١٣٠) الف ليرة عثمانية ذهباً من بيع الامتار حتى اليوم لذلك فقد عملت رأساً مع المفوضية والحكومات المتعاقبة واقنعتها بضرورة مساعدتها بالمال اللازم — وقد فهمت المفوضية والحكومات المتعاقبة بان عدم مساعدتها ، تجعل الدمشقيين يفسرون الامور تفسيراً ليس في جانبها — وبعد اخذ ورد في جميع ادوار المشروع فقد توصلت اللجنة الى اخذ (١٧٠) الف ليرة عثمانية ذهباً من اموال المصالح المشتركة وبذلك تمكنت اللجنة من انهاء المشروع .

ولقد كان الواجب ترك هذه الاموال للجنة خدمة للامة ، ولكنها لم تفعل ، بل تركتها للحكومة السورية وبذلك فان اللجنة قد خدمت الحكومة السورية ، اذ لولاها لما كانت حصلت الحكومة السورية على شيء كالعادة في السنين السابقة وصارت اللجنة تسدد ما عليها من الدين الى الحكومة السورية باموال مبيع الامتار المشتركة لحساب الحكومة السورية .

على ان اللجنة قد مهرت في الاستفادة من هبوط النقد، كما يستفيد التجار و الشركات مع المصارف الكبيرة، عند هبوط النقد الذي يتداولونه رسمياً، واليك الايضاح :

ان مجموع الديون التي اصبحت على اللجنة للحكومة السورية بما فيها الاموال التي اخذت من المصالح المشتركة من تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ حتى ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ هي (٨٦٠٩٦٧) ليرة سورية، وقد كانت الليرة العثمانية الذهب تساوي في هذه السنين (٥٥٠) قرشاً سورياً، فسددت اللجنة من هذه الديون في سني ١٩٣٢-١٩٣٦ اي قبل هبوط الفرنك مقدار (١٨٥٧١٣) ليرة سورية، وفي سني ١٩٣٧ - ١٩٣٨ سددت مقدار (١٤٩٥٠٠) ليرة سورية اي بعد هبوط الفرنك التدريجي، وهذه التسديدات هي من بيع الامتار التي تركت للحكومة كما ذكرت ذلك قبلا .

ثم سددت اللجنة من الدين مقدار (٢٥٠) الف ليرة مع الغاء فوائد الديون المستحقة والتي ستستحق وذلك لقاء ايجار شلال الهامة، فلم يبق عليها من الديون للحكومة سوى (٢٦٠٧٥٢) ليرة سورية مقسطة على ثمانية عشر قسطاً سنوياً (اي ١٤٥٠٠ ليرة سورية سنوياً) بدون فائدة وتدفع من اصل ما يدخل على الخزينة من بيع الامتار سنوياً والباقي يرد الى صندوق اللجنة لحسابها الاحتياطي .

وليس هذا كل ما اريد ان اقوله، بل ان هناك شيئاً آخر ربحته اللجنة كما قلت آنفاً وهو فرق اسعار النقد؛ لان ما استقرضته من الاموال كان قبل هبوط الفرنك حيث كانت قوة الشراء فيه قوية وكانت اجور العمال رخيصة، وما سددته من الديون كان معظمه بعد هبوط النقد اي بعد ان ضعفت فيه قوة الشراء كما ان المتوجب عليها تسديده من الديون بدون فائدة، هو بالنقد السوري، وبذلك فقد تمكنت اللجنة بدرايتها وانتباهها من ربح مئات الالوف من الليرات السورية، فرق النقد، وهذا ربح هام؛ اما الحكومة فلم تتضرر من ربح اللجنة البتة، لان هذا المال اتاها بمعاونة اللجنة ولان الاموال الموفورة لديها تضعها في المصرف ورقاً، فصعودها وهبوطها سيان لديها .

كما ان اللجنة قد استفادت من التخلص من الفوائد المستحقة عليها حتى يوم آجار الشلال وقدرها (٢٦٨) الف ليرة سورية ؛ واستفادت من الغاء الفوائد التي ستستحق عليها في مدة عشرين سنة وقدرها (٣٠٠) الف ليرة سورية ، اي انها بتأجيرها للشلال ربحت الاجار وتخلصت من الفوائد المتراكمة والتي ستستحق وتقدر بما يقرب من ستمائة الف ليرة سورية كما تقدم ، وكان ذلك بفضل العناية الفائقة التي بذلها المراقب العام والمواقف الحازمة حين الاتفاق على شرائط ايجار الشلال كما يشهد بذلك رجال اللجنة وقد صرحوا بذلك ورجال الحكومة القائمة حين عقد ايجار الشلال . وفي هذا خدمة كبيرة للمشروع يجب الاعتراف بها تشجيعاً للعاملين المخلصين .

ان هذا المشروع الوطني ، هو الاول من نوعه في سورية وقد افاد فائدة عظيمة في توجيه الامة الى القيام بالمشاريع الهامة باموالها ؛ لاستثمار مرافق البلاد الاقتصادية فكانت اللجنة جد موفقة في مشروعها وفي التوجيه العام ، اذ رأينا بعد هذا المشروع قيام الامة بمشاريع شركات الشمنتو والكونسروة في دمشق ، والنسيج في حلب وطرابلس ودمشق (ولكنه بقي في دمشق حبراً على ورق) وعدة مشاريع اخرى ، ولم تقف فائدة مشروع الفيجة عند هذا الحد ، بل تعدته الى عدة مسائل منها :

١ ـ ان المياه التي تفيض عن حاجة اهالي المدينة لا تذهب ضياعاً كما هي الحال في بيروت وحلب واللاذقية ، بل تعود الى الانهر وتسقي الاراضي التي كانت تروي منها

٢ ـ تزايد العمران في جبل الصالحية (المهاجرين) ومدينة دمشق باجمها ، وتزييد طبقات المساكن ، نظراً لوصول المياه الى كل ناحية من احياء المدينة وارتفاعها الى اعلى المنازل بقوة الضغط ، وحصول الذين يسكنونها على الماء النقي المطلوب بسهولة خلافاً للماضي اذ كانت مياه الانهر منحصرة في الطوابق الارضية وبذلك فقد افادت اللجنة وقللت من تكاليف الابنية العلوية لوجود اساساتها ، وهذا ما رفع في قيمة الاراضي المخصصة للبناء ، لان القطعة الصغيرة اصبحت صالحة لبناء ثلاثة او اربعة طوابق .

٣ ـ تضاؤل حوادث التيفوئيد والديزانتيري ، لاعتياض الاهالي بمياه عين الفيجة النقية عن مياه الانهر غير النقية فقلت من موت الاهالي ، وحسنت صحتهم، ووفرت عليهم ثمن العقاقير الباهظة .

٤ ـ استفادت مدينة دمشق من قوة النور الكهربائية بالنسبة للماضي ، بعد ان ظهر شلال الهامة ، وما شلال الهامة ؟ الا نعمة من مشروع الفيجة ، واستفادت اللجنة من بدل ايجار الشلال ، وهذا الشلال سيبقي اجور التنوير معتدلة دوماً في دمشق ، لم تتمتع بها بيروت وحلب .

٥ ـ استفادة اهالي دمشق من شرب واستعمال المياه النقية ، باثمان تكاد لا تذكر بواسطة انابيب خاصة في داخل البيوت ، فوفرت على الكثيرين من الدمشقيين اجرة نقل المياه الى بيوتهم وتقطيرها وتنظيف مجاريها .

ولو قدرنا ان شراء المتر المكعب الواحد هو لمدة ثلاثين سنة فقط ، لوجدنا ان قيمة كل (٣٦٠) متراً ليرة عثمانية ذهباً ، فلو اضفنا الى الليرة الذهبية الجعل السنوي لاصبح ثمن المتر المكعب ، او الخمسة وخمسين تنكة من الماء الزلال ـ في داخل البيت ـ حوالي ثلث القرش ذهباً ، فكيف اذا كان الماء يومياً والى الابد؟

٦ ـ استفادت البلدية والحكومة من الاضافة المجانية ، بعد ظهور مشروع الهامة لان البلدية اصبحت تأخذ سنوياً قوة (٣٠٠) الف كيلوات ، والحكومة تأخذ (٥٠) الف كيلوات بالمجان ، وكانتا تدفعان قبل مشروع الشلال ثمانية قروش سورية عن كل كيلوات ، وهذا ما وفر على البلدية (٢٨) الف ليرة سورية ، وعلى الحكومة اربعة آلاف ليرة سورية سنوياً ؛ فيكون الوفر في مدة الايجار (٢،٤٠٠،٠٠٠) ليرة سورية ، وهذا فضل من لجنة الفيجة صاحبة المشروع .

٧ ـ الوفر الذي يتجمع في صندوق اللجنه ، سيصرف ضمن البلاد ، وفي سبيل مصلحة اهل البلاد العامة لمنافعها الصحية والعمرانية كما ورد في المادة (٩) من الاتفاقية المعقودة فيما بين اللجنة والحكومة والمؤرخة في ٢٠ ايار سنة ١٩٣١ والمصدقة من المفوض السامي .

الخلاصة !

ان لجنة عين الفيجة ، قد شقت امواج الخمول والاستكانة الماضية ، بسفن النشاط العربي القديم وقامت بعمل جبار سيبقى على الدهر ، في سورية العربية ، عنوان الجد والنشاط ، وقوة الارادة وسلامة التفكير ، ومقياساً طيباً لهذه الامة العربية التي لم تتمكن في تلك القرون المظلمة الطويلة ، التي ذهبت باستقلالها وسيادتها ،من استخدام تراثها العربي المجيد ،تراث اولئك الآباء الذين تبوأوا مقاعد العز والكرامة ، وشربوا كؤوس المجد المترعة والذين شادوا اعظم مدينة في عصورهم ، واعظم مدن وقصور في ديارهم واعظم ادارة في امبراطوريتهم ،واعظم عدل في امتهم ، وفي الذين دخلوا تحت حكمهم ، الذي لا يزال ذكره مالىء الآفاق ، والوف الكتب .

واذا ذكرت اللجنة ، فاني اذكر في مقدمة رجالها ذلك العامل الكبير فيها ، ذلك الرجل الحديدي الصامت صاحب المشروع الحقيقي الاستاذ لطفي الحفار ، الذي بذل في سبيل المشروع ما لديه من خبرة واسعة ومقدرة اقتصادية ومالية فياضة ،والذي كان يخوض كل غمرة ويتحمل كل صدمة ، حتى تمكن من الوصول الى انجاح المشروع ، شأنه في مواقفه الوطنية المشرفة ، وتضحياته لمصلحة قومه العرب ، وبلاده العربية كما اني اذكر الرئيس الفني . الاستاذ خالد الحكيم الذي استخدم فنه وقدرته في ذلك المشروع ، والذي يستخدمه في صيانته من كل سوء .

ليست لذة الحياة في الاكل والشرب واللبس واقتناء المجوهرات ، بل في القيام بالواجب .

وما هو الواجب ؟ هو ان يعمل كل لوطنه وامته اكثر مما يعمل لنفسه وان يفتش عن خير امته قبل ان يفتش عن مصلحته ، وان يدافع عن وطنه وامته ولو كان في ذلك ساعة هلكته ، بذلك قامت دولة العرب ، وبذلك امر دين العرب ، وبذلك عمل كل عربي في اوائل العهد الاسلامي .

فما على كل فرد منا معشر العرب اليوم الا العمل في سبيل مصالح هذه الامة

الكريمة العاملة ، كما عملت هذه اللجنة الطيبة ، لهذا البلد الطيب ، التي نجحت في استبقاء المشروع وطنياً ، وفي تهيئة المال له حتى انجزته ، وفي حسن استخدام ذلك المال ، وفي سلامة المشروع من كل تلاعب وفي حفظ صحة الاهلين ؛ وتوسيع العمران في المدينة .

وقل من جد في امر يطالبه　　واستصحب الصبر الا فاز بالظفر

كتب هذا البحث ونشر في شهري رجب وشعبان عام ١٣٦٠
وفق شهري آب وايلول سنة ١٩٤١　　(منير الشريف)



منظر خزان الماء الكبير في أعلى تل المهاجرين في دمشق



ونشرت جريدة (الانشاء) بعددها الصادر بتاريخ ١٩ شوال عام ١٣٦٦ وفق ٤ ايلول ١٩٤٧ المقال الآتي بقلم احد الافاضل المطلعين على حقيقة اعمال المشروع وهو :

لعن الله قوماً ضاع الحق بينهم

مصلحة المياه ولجنة عين الفيجة

طالعنا بامعان البيان الهادىء المتزن الذي اصدرته رئاسة مصلحة المياه ، كما اطلعت من قبل على ما تتابع نشره في الجرائد اليومية حول هذه المصلحة ، فرأيت من الخير ان ارسل هذه الكلمة البريئة في هذا الشأن علها تعين على جلاء الحقيقة للذين لم يتيسر لهم تتبع شؤون هذه المصلحة الوطنية الصرفة والاطلاع على تطور اعمالها .

واحب ان أؤكد للقارىء انني انما اعالج الموضوع من حيث كونه مشروعاً وطنياً صرفاً وعملا حيوياً قائماً في العاصمة السورية ، غير مظاهر جماعة على جماعة ، ولا منتصر لفرد على فرد .

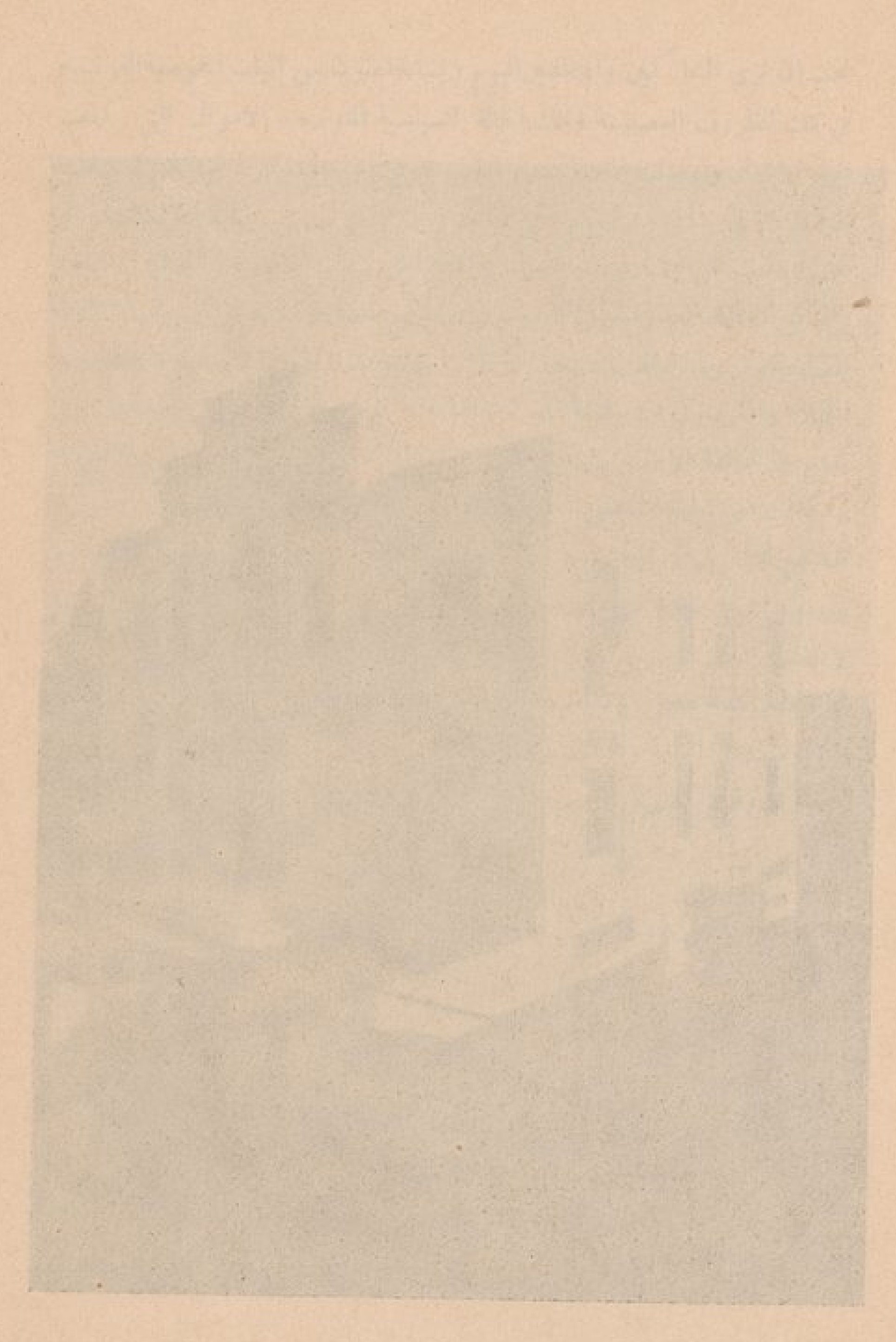
هنالك حملة منظمة ، واول ما يلفت الانظار في هذه الحملة المفاجئة ، هو قيامها متأخرة ، ومتأخرة جداً ، حول مشروع قامت الدعوة له عام (١٩٢٤) ، وتم بعد ذلك ببضع سنين ، وهو يدار ويضبط منذ ما يقرب من عشرين عاما ، فأين كانت هذه الاقلام واين كان اصحاب هذه الآراء ؟ . . .

وقد يحسن ان نذكركم بمحاولات سالفة قام بها بعض مالكي الماء ، انتهت الى القضاء السوري الذي قال في الامر كلمته وقطع على كل ضجة مماثلة طريقها ، وثبت صحة تصرف القائمين عليه وشرعية اعمالهم ، فاين هذا مما يحاول البعض اثارته اليوم . كنا نحب ان نسمع هذه الاصوات ترتفع في صيانة هذا المشروع والذود عنه اثناء الثورة السورية وفي ابان غليانها واحتدامها ، يوم كانت الاعمال تنجز تحت القنابل وفي وسط المعارك وكان جديراً بان يتقدم الغيورون على المشاريع الوطنية بجهودهم واموالهم ساعة قعد السكان عن المساهمة فيه وانقطع مورد الاشتراكات عنه وصرفت الاموال بكاملها والماء لم يجر في قناته بعد . نعم كنا

نحب ان نرى الشاكين والمتظلمين اليوم ، يستخلصون من انياب الفوضية الفرنسية في تلك الظروف العصيبـة وتلك الحالة السياسية المتوتره ، الاموال التي كفلت انهاء الاعمال واوصلت الماء الى دور الناس يجري فيها سلسبيلا . انها الجهود بذلهـا القائمون على المشروع اليوم من الجحود ان تنكر ، ومن المهانة ان تستصغر او تنسى؛ دفعت عن البلد وسكانها العطش والامراض ، ويسرت لهم فيها المعاش والحياة .
والواقع ان الصرامة والحزم كانا وما زالا طابع العمل وسمتـه في تصريف شؤون المصلحة وادارة اعمالهـا ، وهذا ما يقره العقلاء والمفكرون ، وينكره ويتبرم به الجهلاء والمغرضون ، وسلامة المصالح العامة لا تنهض على التسامح والتساهل ولا تقوم على مخالفة الانظمة وخرق القوانين ، وقد يغضب هذا التشدد بعض الناس ، ولكنه يرضي الحق والمنطق والمصلحة العامة بوجه الاجمال . ولو قدر لهذا المشروع ان يقع تحت براثن اجنبية كما كان المفروض ان يكون ولولا وعي الذين تعهدوه ورعوه منـذ نشأته حتى هـذه الساعة ، لذاق الناس من تحكم الاجنبي بمائهم ما لا يقاس العلقم بمرارته ، وما لا يذكر السم الزعاف بجانبه .
هذه كلمة عجلى ومقتضبة بقدر ما تسمح به صفحات صحيفة يومية تعالج شتى الشؤون العامة ومختلف المصالح ، وقد يكون من الفائدة والخير ان نأتي في اعداد قادمة على تفصيل ما نعرفه عن سلامة المشروع ومشروعية ادارته وخلوص الايدي التي تديره ، من الخطأ والغرض والدنس . (منصف)



منظر جسر اقناة ماء الفيجة



خلاصة وجيزة عن اعمال مشروع جلب

مياه الفيجة الى منازل مدينة دمشق

نشرتها ادارة الاخبار المصورة للاذاعة والسيما المصرية

بدأ مشروع جلب مياه عين الفيجة الى منازل مدينة دمشق على ايادي وطنية وانتهى ايضاً على ايدي وطنيـة واموال وطنية صرفة . بالرغم من تقـدم شركات اجنبية عديدة لطلب هـذا المشروع . وهو يحتوي على اعمال فنية ذات بال ، لان الماء سحب ضمن انفاق (تونيلات) على خط قريب من المستقيم من النبع حتى خزان المهاجرين الاعلى في دمشق ، وطول هذه الانفاق يبلغ (١٨) كيلو متراً ؛ وقياس النفق عرضاً (١٣٠) سانتيمترا ، وعلوه (١٨٠) سانتيمترا ، وهنالك سيفون كبير في دمر طوله (٤٠٠) متر بعلو (٤٠) متراً بني بالخراسانة المسلحة بقطر قدره متر واحـد عدا عن الجسور القائمة في الوديان الكبيرة وحوض نبع الفيجة الكبير وخزانات الماء في المهاجرين تعد من اروع وامتن الانشاءآت الفنيـة وكلها مع الانفاق مبنية بالخراسانة المسلحة .

وتجري المياه في القناة من النبع حتى خزان المهاجرين بالانحدار الطبيعي بدون واسطة المضخات وتعلو الخزانات عن ساحة المدينة مقدارماية متر .

وشبكة التوزيع في المدينة على المنازل والسبلان العامـة يبلغ طولها ثلاثماية كيلو متراً ، وعدا عن التوزيع في المنازل يوجد في المدينة ثمانماية سبيل تسيل فيها المياه ليلا ونهاراً دون انقطاع لاسقاء عامـة الناس الفقير منهم قبل الغني ، تستهلك يومياً ثلاثين الف متر مكعب من الماء مع اربعماية وصل ماء اضافي الى الجوامع والمساجد والكنائس ايضاً ، وماء الفيجة يعد من اطيب وانقى المياه ، والتحاليل الكيميوية التي جرت في دمشق وبيروت تؤيد ان درجة صلابته اي خفة الماء من

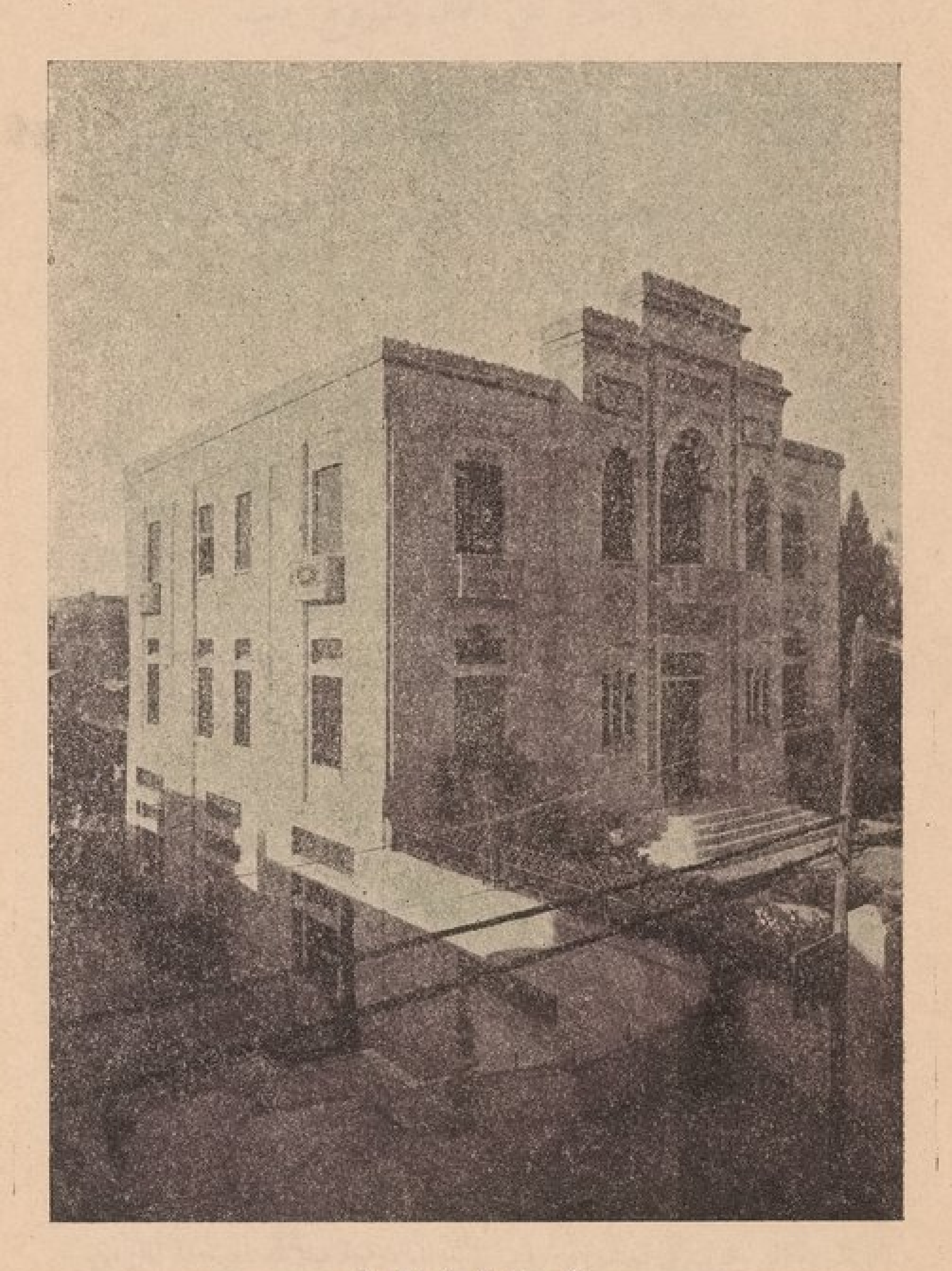
احسن مياه الشرب صحياً وخال من المواد العضوية والكلسية كما يظن البعض .

وكل ذلك تم بهمة واخلاص صاحب الدولة لطفي بك الحفار نائب دمشق الذي كان له فضل العمل المتواصل من ابتداء المشروع حتى انهائه ، والحق يقال كما سمعنا من عامة الناس ان الرجل كان وما زال مثال الاستقامة والوطنية الصادقة .

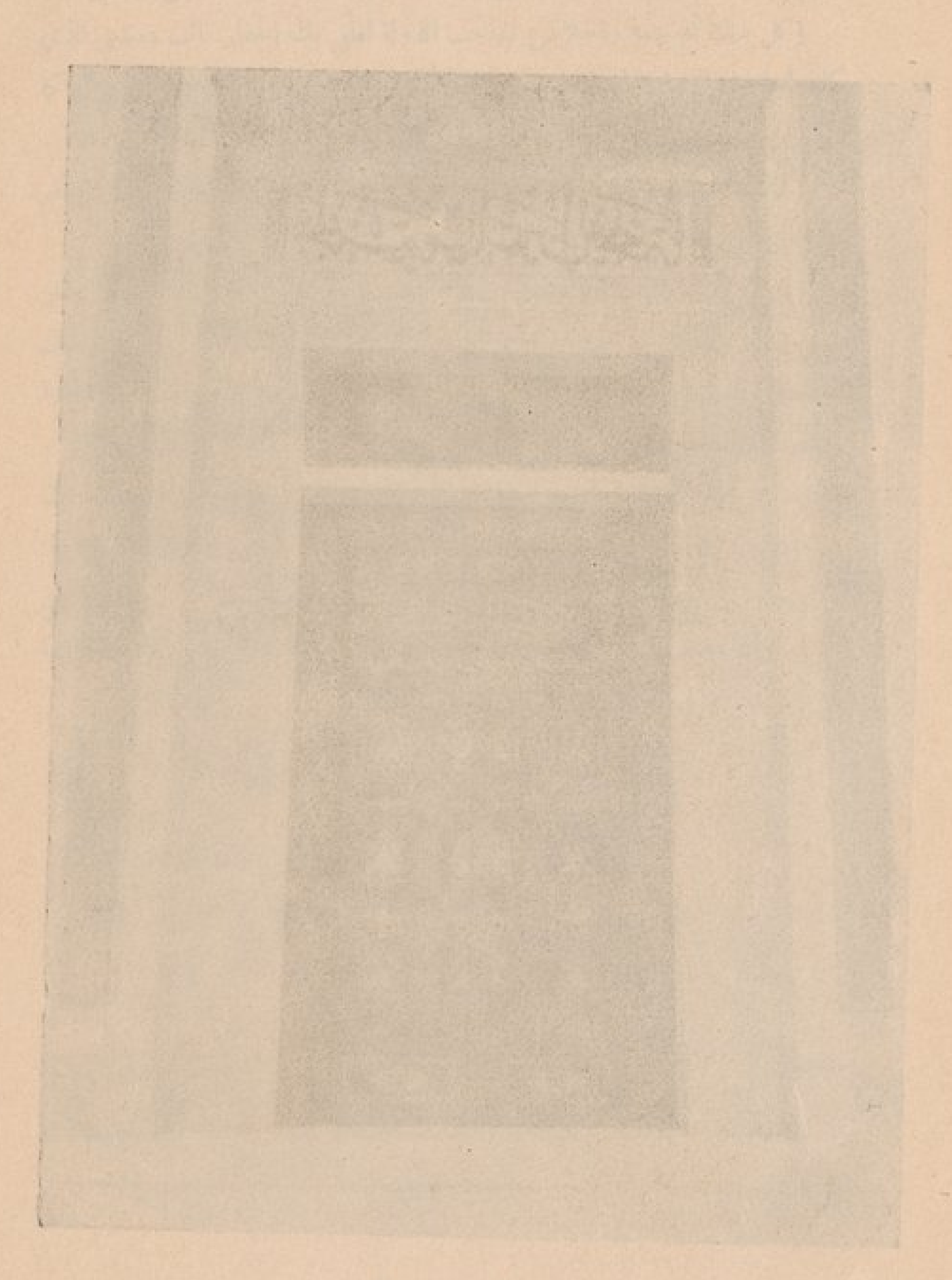
وكما ان العمليات الفنية قد تمت بأشراف رئيس المهندسين السيد خالد الحكيم المعروف بمقدرته ونزاهته .

وقد توجهت وفود المهندسين الذين اجتمعوا في مؤتمرهم بدمشق في قطار خاص اقلهم من دمشق الى نبع عين الفيجة حيث كان في استقبالهم كبار رجال المصلحة . وبعد ان طافوا بانحاء الحدائق الغناء التي تحيط بخزانات المياه الضخمة اختلفوا الى مقصف فخم اقامتــه المصلحة حيث قدمت اليهم المرطبات والحلوى . وغادرت الوفود النبع شاكرين لرجال مصلحة مياه الفيجة كرمهم وهم معجبون بهذا المشروع الهندسي الضخم الذي يروي مدينة دمشق واطرافها .

ويعتبر بناء مصلحة المياه في دمشق من اروع واحدث البنايات الهندسية في الشرق اجمع وفيه احدث واجمل الزخارف الهندسية في قاعاتها وصالوناتها ومكاتبها حتى اصبحت مقصداً للسياح من جميع انحاء العالم .



دار مصلحة مياه الفيجة



بيان موجز

عن اعضاء لجنة عين الفيجة

الذين تعاقبوا على اعمال المشروع منذ تأسيسه حتى الآن

واتماماً للبحث المتقدم ، وللذكرى التاريخية لهذا المشروع الكبير ، نسجل هنا اسماء اعضاء لجنة عين الفيجة الذين تعاقبوا على المشروع منذ تأسيسه حتى هذا التاريخ . اما الاعضاء الذين قاموا بالدعوة لهذا المشروع على اساسه الحاضر وثابروا وعملوا بكل قوة ونشاط لانتشاله من انياب الشركات الاجنبية في ادوار دقيقة جداً ، وهم الذين لهم فضل التأسيس ووضع نظام المشروع والمطالبة بتصديقه حتى سنة ١٩٢٢ فهم السادة :

عارف الحلبوني	رئيس الغرفة التجارية
لطفي الحفار	نائب رئيس الغرفة التجارية

وهما اللذان قدما المشروع واخذا امتيازه باسم مدينة دمشق وعملا على تأليف اللجنة التأسيسية من الآتي اسمائهم السادة :

فارس الخوري	المشاور الحقوقي لبلدية دمشق
يحي الصواف	رئيس بلدية دمشق
احمد دياب	رئيس جمعية التجار بدمشق
اكليل المؤيد	من وجهاء دمشق
سعيد اليوسف	« « «
انطون السيوفي	عضو الغرفة التجارية
لويس قشيشو	من وجهاء دمشق
عطا الله العظمة	عضو المجلس البلدي

وهؤلاء قاموا بتطبيق نظام المشروع على ان يكون وطنياً صرفاً حتى تمكنوا من ذلك بفضل تجردهم واخلاصهم ، وعرضوا الاشتراك فيه بوسائل مختلفة حتى تمكنوا من اشراك عدد من ملاكي مدينة دمشق بامتار مياه الفيجة بحسب نظامه المصدق ، و بعدئذ

دعوا المشتركين لانتخاب نقابة ملاكي الماء بمدينة دمشق .

وقد جرى انتخاب السادة الآتية اسماءهم من الذين اشتركوا بالمشروع حتى تاريخ ٢٤ مايس سنة ١٩٢٤ .

لطفي الحفار	رئيس نقابة ملاكي المياه
شكري القوتلي	عضو جمعية ملاكي المياه
الحاج ياسين دياب	» » » »
عبد الوهاب القنواتي	» » » »
رشيد الطرابيشي	» » » »
صادق بكداش	» » » »
رشيد قدة	» » » »
رضا سعيد	» » » »
حمدي الشلق	» » » »
انطون السيوفي	» » » »

وبالنظر لسفر السيد شكري القوتلي خارج مدينة دمشق لمتابعة اعماله الوطنية فقد حل محله المرحوم الدكتور رضا سعيد . وقد انضم الى هؤلاء الاعضاء الطبيعيون الذين نص على ذكر صفاتهم نظام جمعية ملاكي المياه وهم السادة :

يحي الصواف	رئيس بلدية دمشق
عطا الله العظمة	عضو بلدية دمشق
عارف الحلبوني	رئيس غرفة تجارة دمشق
مسلم السيوفي	عضو » » »
حسني البيطار	ممثل الحكومة المالي (رئيس محاسبة الحكومة وقتئذ)
رشدي سلهب	» » الفني (رئيس مهندسي الاشغال العامة وقتئذ)

ومن مجموع هؤلاء تألفت (لجنة عين الفيجة) المباشرة بتنفيذ الاعمال والدعوة للاشتراك بامتار الماء وتهيئة الاموال اللازمة ، حتى اذا تم من الاكتتاب ثمانين في المئة ، يباشر بتلزيم الاشغال وعرضها على الشركات الكبرى ، التي ثبتت مقدرتها المالية والفنية ، وهكذا ثابر هؤلاء الاعضاء على العمل بصدق واخلاص ،

حتى تمكنوا من اتمام اعمال الانشاء والبناء ، في الاحواض والخزانات وانفاق (تونيلات) الجبال التي يبلغ طولها نحو عشرين كيلو متراً ، وقد طرأ على هذه الاعمال مشاكل ومتاعب لا محل لسردها الآن ، حتى تم تدشين المشروع واسالة مياه الفيجة النقية الطاهرة الى منازل مدينة دمشق بتاريخ ٣ آب سنة ١٩٣٢ ، واحتفلت دمشق بذلك احتفالا رائعاً .

وقد طرأ بعض التبديل على الاعضاء المنتخبين الذين رأت الحكومات المتعاقبة وجوب اتمام اشرافهم على اعمال المشروع ، وقد كانت ناجحة موفقة من جميع الوجوه الادارية والفنية والمالية ، كما سيأتي بيانه ، كما انه طرأ تبديل وتعديل بالنسبة الى رؤساء البلدية وبعض الاعضاء الذين يمثلون البلدية والاشغال العامة والمالية وغرفة التجارة ، فقد كان المرحوم السيد يحي الصواف رئيساً للجنة عين الفيجة لصفته رئيساً لبلدية دمشق منذ تأسيس المشروع سنة ١٩٢٤ حتى شهر شباط سنة ١٩٢٦ ، ثم كان رئيساً لبلدية دمشق وبهذه الصفة رئيساً للجنة عين الفيجة المرحوم السيد عمر العابد حتى شهر آب سنة ١٩٢٦ ، ثم السيد رشدي الصفدي حتى ٢٤ آب سنة ١٩٢٧ ، ثم السيد مختار القوتلي حتى حزيران سنة ١٩٢٩ ، وذلك بكونهم رؤساء لبلدية دمشق كما تقدم ذلك لان نظام المشروع الذي اخذ امتيازه باسم مدينة دمشق ينص على ان رئيس بلدية دمشق يكون رئيساً طبيعياً للجنة عين الفيجة ، وفي شهر تموز سنة ١٩٢٩ اصبح رئيس بلدية دمشق يدعى حاكم دمشق الاداري ، وكان يقوم بها المرحوم واثق بك المؤيد ، الذي اصبح رئيساً للجنة عين الفيجة حتى تاريخ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ ، وبعدئذ عين بدلا عنه السيد توفيق الحياني ، وبذلك اصبح رئيساً للجنة عين الفيجة ، وقد اصبحت لجنة عين الفيجة مؤلفة كما يلي من السادة :

توفيق الحياني	حاكم مدينة دمشق الاداري ورئيس بلديتها
سامي الميداني	ممثل المجلس البلدي
لطفي الحفار	رئيس نقابة ملاكي المياه

الحاج ياسين دياب	عضو نقابة ملاكي المياه
حمدي الشلق	« « « «
رشيد الطرابيشي	« « « «
عبد الوهاب القنواتي	« « « «
رشيد قدة	« « « «
صادق بكداش	« « « «
رضا سعيد	« « « «
عارف الحلبوني	رئيس غرفة تجارة دمشق
مسلم السيوفي	ممثل غرفة تجارة دمشق
وجيه الجابري	« وزارة الاشغال العامة ورئيس مهندسيها
حسني البيطار	ممثل وزارة المالية (المحاسب المركزي)

وفي نيسان سنة ١٩٣٤ عين رئيساً لبلدية دمشق المرحوم غالب بك الزالق ، وبذلك اصبح رئيساً (للجنة عين الفيجة) ، وكان المجلس البلدي ينتخب احد اعضائه ليكون ممثلا عنه لدى لجنة عين الفيجة وقد تعاقب بهذه الصفة كل من السادة : عطا الله العظمة ، كامل الياسيني ، سامي الميداني ، وفي ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ اصدر رئيس الجمهورية السورية المرحوم محمد علي بك العابد مرسوما بتعيين السيدين محمد مدني الحفار ونزهة المملوك عضوين لدى نقابة ملاكي المياه ، وذلك بناء على شغور مركز عضوين من اعضاء النقابة ، بسبب وفاة المرحوم الحاج ياسين دياب ، وعدم تمكن المرحوم رضا سعيد بك من متابعة اعمال اللجنة ، بسبب مرضه وقتئذ وذلك بناء على الفقرة الاخيرة من المادة السابعة عشرة من نظام جمعية ملاكي المياه بدمشق ، وبناء على اقتراح وزير الداخلية .

وفي نيسان سنة ١٩٣٦ عين السيد توفيق الحياني ، محافظاً لمدينة دمشق ، وبذلك اصبح مرة ثانية رئيساً للجنة عين الفيجة ، وقد صدر قرار تثبيت اعضاء اللجنة حتى شهر حزيران سنة ١٩٣٧ بانضمام السيد محمد خير دياب بصفته رئيساً لغرفة تجارة دمشق ، منتخباً بعد وفاة المرحوم المبرور السيد عارف الحلبوني ، الذي كان من كبار مؤسسي المشروع ، والقائمين على اعماله بهمة واخلاص ، رحمه الله عداد حسناته .

وفي تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٣٩ صدر قرار محافظ مدينة دمشق الممتازة بانتداب العضو الدكتور السيد يحي الشماع ليكون ممثلا عن المحافظة لدى لجنة عين الفيجة ، وذلك بناء على المادة السادسة من الاتفاقية المعقودة فيما بين حاكم دولة دمشق ورئيس بلديتها ، والتي تنص على كيفية تشكيل لجنة عين الفيجة ، وفي تاريخ ١٧ شوال عام ١٣٥٨ وفق ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ صدر مرسوم ينص على ما يلي :

بناء على الفقرة الاخيرة من المادة السابعة عشرة من نظام جمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق التابع لامتياز المشروع .

وبناء على وفاة المرحوم السيد حمدي الشلق احد اعضاء نقابة ملاكي الماء بمدينة دمشق .

وبناء على انقطاع السيد نزهة المملوك عن حضور جلسات لجنة عين الفيجة منذ تعيينه مديراً لشرطة حلب ، رسم ما يلي :

أ — يسمى كل من السيدين زكي المهايني وسامي الميداني الآنفي الذكر ، بدلا من السيدين الآنفي الذكر اعضاء في نقابة ملاكي الماء بمدينة دمشق لدى لجنة عين الفيجة . وبذلك اصبح السيدان زكي المهايني وسامي الميداني عضوين لدى لجنة عين الفيجة ، وفي ٢٠ ايار سنة ١٩٤١ انتخب المجلس البلدي الدكتور زكي الجابي ممثلا للمحافظة لدى لجنة عين الفيجة ، واصبح عضواً فيها ، وفي تاريخ ٨/٥/١٩٤١ ارسلت وزارة المالية كتاباً رقم ٧٥٤ / ٤١١٥ بانتداب السيد اديب الروماني ممثلا عن وزارة المالية لدى لجنه عين الفيجة .

وفي ١٦ اذار سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بناء على الفقرة الاخيرة من المادة (١٧) من نظام جمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق .

وبناء على اقتراح مدير الداخلية العام بتسمية السيد حسني المهايني عضواً بنقابة ملاكي الماء بمدينة دمشق ، بدلا من المرحوم السيد زكي المهايني ، وبذلك اصبح عضواً لدى لجنة عين الفيجة .

وفي شهر تموز سنة ١٩٤٠ عين السيد صفوح المؤيد محافظاً لمدينة دمشق ، وبذلك

اصبح رئيساً للجنة عين الفيجة، ثم كان هنالك وكلاه حتى شهر اذار سنة ١٩٤٢، وكان محافظاً لمدينة دمشق السيد حسني البرازي ، وبصفته هذه كان رئيساً للجنة عين الفيجة ، حتى تعيين السيد عارف حمزة محافظاً لمدينة دمشق بشهر حزيران سنة ١٩٤٢ ، وما زال رئيساً لها حتى تاريخ ١٧ اذار سنة ١٩٤٥ ، وفي ١٥ اذار سنة ١٩٤٣ صدر مرسوم برقم ٢١٢ ينص على ما يلي :

ان مجلس وزراء الجمهورية السورية

بناء على الدستور السوري

وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٢ الصادر بتاريخ ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

وبناء على الفقرة الاخيرة من المادة السابعة عشرة من نظام جمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق التابع لامتياز مشروع عين الفيجة .

وبناء على وفاة المرحوم السيد صادق بكداش احد اعضاء جمعية ملاكي الماء بمدينة دمشق .

وبناء على اعتبار السيد محمد مدني الحفار ممثلا عن الغرفة التجارية لدى لجنة عين الفيجة .

وبناء على اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلي :

١ — يسمى السيدان حسني البيطار ومحمد علي العمري عضوان عن ملاكي الماء بمدينة دمشق لدى لجنة عين الفيجة.

٢ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ لمن يجب تنفيذه .

صدر عن مجلس الوزراء

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

وفي ٧ شباط سنة ١٩٤٥ عين السيد خالد سعيد الحكيم رئيس مهندسي الاشغال العامة ممثلا عن الوزارة الآنفة الذكر لدى لجنة عين الفيجة ، وقد كان رئيس مهندسي ادارة مصلحة المياه ، وفي تاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٥

انتدب السيد كاظم الجزار رئيس الدائرة الفنية لبلدية دمشق ليكون عضواً لدى لجنة عين الفيجة بصفته رئيس مهندسي البلدية .

وفي شهر اذار سنة ١٩٤٥ اصبح رئيساً للجنة عين الفيجة السيد مظهر البكري الذي عين محافظاً ممتازاً لمدينة دمشق حتى تاريخ شهر تموز سنة ١٩٤٧. وبعدئذاصبح رئيساً للجنة عين الفيجة الامير بهجة الشهابي الذي عين محافظاً لمدينة دمشق الممتازة ، وما زال يرأس لجنة عين الفيجة حتى الآن .

ومما تقدم يظهر انه تعاقب على رئاسة هذا المشروع وعلى اعضائه رجال مختلفوا المشارب والمذاهب والمناهج وكانوا كلهم يعملون في سبيله ويقومون بواجباتهم خير قيام .

وقد اصطدم هذا المشروع الكبير بكثير من العقبات والعراقيل ، وكان اعوان الاجنبي يكيدون له ويتآمرون عليه ،ولكن الله وقاه شر هؤلاء المتآمرين والمغرضين وذلك بحسب نية القائمين عليه وتجردهم المطلق وثباتهم على العمل باخلاص . والعمل الصالح يحمي نفسه كما يقولون .

وفي تاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٤٦ انتدبت وزارة الاشغال العامة المهندس السيد نور الدين كحالة المدير العام للاشغال العامة ممثلا لها لدى لجنة عين الفيجة بدلا من رئيس المهندسين المستقيل السيد خالد سعيد الحكيم ، وقد كانت مصلحة المياه تترقب عودته لممارسة اعماله الفنية ، الذي هو رئيسها منذ سنة ١٩٢٧ . وهو قائم بالاشراف على اعمال المشروع الانشائية الفنية بكل اخلاص ؛ وجد ونشاط .

وجملة القول ان اعضاء لجنة عين الفيجة كانوا وما زالوا يقومون بواجبهم لخدمة هذا المشروع بما عرف عنهم من الاخلاص والتجرد والنزاهة ، والحمد لله وهم الآن كما يلي :

الامير بهجة الشهابي	محافظ مدينة دمشق الممتازة رئيساً
الدكتور زكي الجابي	ممثل بلدية دمشق — المحافظة
السيد مسلم السيوفي	رئيس الغرفة التجارية
....	عضو الغرفة التجارية (١)

---

(١) حاشية : كان المرحوم السيد محمد مدني الحفار عضواً منتخباً عن الغرفة التجارية ، وبعد وفاته منذ امد قريب . كتبت لجنة عين الفيجة الى الغرفة التجارية لانتخاب عضو آخر بدلا عنه رحمه الله .

السيد اديب الروماني	ممثل وزارة المالية
السيد نور الدين كحالة	ممثل وزارة الاشغال العامة
السيد كاظم الجزار	رئيس الدائرة الفنية لبلدية دمشق
السيد لطفي الحفار	رئيس نقابة ملاكي المياه
السيد رشيد قدة	عضو » » »
السيد حسني المهايني	» » » »
السيد رشيد الطرابيشي	» » » »
السيد سامي الميداني	» » » »
السيد حسني البيطار	» » » »
السيد محمد علي العمري	» » » »
السيد عبد الوهاب القنواتي	» » » »

ومما تقدم يظهر لنا اسماء رؤساء واعضاء لجنة عين الفيجة الذين تعاقبوا على المشروع منذ تأسيسه حتى هذا التاريخ ،ومنهم من كان له فضل العمل والتأسيس ، وقد اخترمته المنية ، او استقال ، او انتقل الى عمل آخر ، ومنهم من له فضل المثابرة منذ التأسيس حتى الآن ، جزاهم الله خير الجزاء .

...

ومصلحة المياه تتألف من السادة : رئيس المصلحة المهندس القدير السيد خالد سعيد الحكيم ، وقد تقدم عنه القول ، ورئيس المكتب الفني ، المهندس السيد نسيب العجلاني ، وهو معروف بجده ونشاطه واخلاصه . ورئيس المكتب الاداري: السيد منير المالكي ، وهو من اقدم موظفي مصلحة المياه ، والذين خدموا المشروع منذ سنة (١٩٣٠) خدمات نافعة تذكر له بالثناء والاعجاب . ورئيس المحاسبة الشاب النشيط السيد نذير العقاد ، وهؤلاء مع بقية الموظفين ، الذين تفاخر الادارة بجدهم ونشاطهم واستقامتهم ، ولا يسعنا تعداد اسمائهم ، مسئولون امام المراقب العام السيد لطفي الحفار ، الذي رافق المشروع من الفه الى يائه ، وهو يعتقد ان عمله هذا الذي صرف في سبيله جهداً متواصلا وزمناً طويلا هو صدقة جارية لخدمة مدينة دمشق الخالدة ، يسأل المثوبة عليه من الله تعالى وحده ؛ وهو نعم المولى ونعم النصير .

دمشق في ١٥ ذي الحجة عام ١٣٦٦ وفق ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٧

خلاصة جامعة لفحص مياه الفيجة

	في الكلية الامريكية بتاريخ ٩٤٧/٥/٢١	في الكلية الافرنسية بتاريخ ٩٤٧/٥/٢١	في مخبر الدكتور الخياط استاذ الجراثيم في الجامعة السورية بتاريخ ٩٤٧/٩/٢٣
	١ ـ الصفات الحسية		
اللون	لا لون له	بلا لون	عديم اللون
المنظر	رائق	رائق	رائق
الرائحة	لا رائحة له	بلا رائحة	غير موجود
الطعم	لا طعم له	طري	غير محسوس
الثفل (الرواسب)	غير موجود	غير موجود	غير موجود
	٢ ـ الفحص الكيمياوي		
درجة الصلابة العامة	١٥	١٤	١٦
» » الثابتة	٧٫٥	٧	٨٫٥
المواد العضوية	٠و٠٠٠٤غ في اللتر	٠و٠٠٠٦غ في اللتر	٠و٠٠٠٤غ في اللتر
روح النشادر	غير موجود	غير موجود	غير موجود
النتريت	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة
النترات	٠و٠٠٢غ في اللتر	٠و٠٠٢٤غ في اللتر	٠و٠٠٢غ في اللتر
الكلورور ملح الطعام	٠و٠١٠ »	٠و٠٠٨ » »	٠و٠١١ » »
الفصفات	—	غير موجودة	—
الكبريتات	٠و٠٠٠٢غ في اللتر	» »	—
مجموع الاملاح الكلسية	٠و٠٧٠ » »	٠و٠٥٠غ في اللتر	٠و٠٤٠غ في اللتر
» » المغترية	٠و٠٣٠ » »	٠و٠١٠ » »	٠و٠٢٩ » »
الحديد	غير موجود	اثر زهيد لا يمكن وزنه	—
الرصاص	» »	—	—
الصوانات	» »	غير موجودة	—
	٣ ـ الفحص الجرثومي		
عدد الجراثيم	—	—	٣ فقط في الغرام
العصيات الكولونية	—	—	غير موجودة
الطفيليات المعوية	—	—	غير موجودة
	النتيجة العامة		
	ماء شريب صحي	ماء نقي جيد	ماء شريب جيد جداً

خلاصة عن تحليل مياه بيروت من قبل مخبر الجامعة الاميركية
بحسب كتابها المؤرخ في ٢١ ايار سنة ١٩٤٧
وذلك نتائج تحليل المياه في غضون عشر سنين

	في الليتر
مجموع المواد الصلبة المجففة بدرجة (١٠٥ مئوية)	٠٫٠٠١٩
« « « « « « (١٨٠ «)	٠٫٠٠١٨
« « « الضائعة « (١٨٠ «)	٠٫٠٠٠١
المواد العضوية والطيارة	٠٫٠٠٠١
الثفالة (الرواسب) المحولة الى كبريتات	٠٫٠٠٢٩
الصوان (اكسيد السيليسيوم)	٠٫٠٠٠٣٨
الرصاص (اكسيد الرصاص والالومينيوم)	٠٫٠٠٠٠٢
الجير (اكسيد الكالسيوم) الاملاح الكلسية	٠٫٠٠٦٣ في الليتر
المغنزي (المغنزيوم)	٠٫٠٠١٠ «
الصوديوم	٠٫٠٠٠٣ «
الكبريتات (حمض الكبريت)	٠٫٠٠٠١ «
الكلور (ملح الطعام)	٠٫٠٠٢٢ «
مقدار الصلابة (بالصابون)	١٧٫٠٠ «
« « بالتقدير	١٥٫٠٠ «

وبهذه المناسبة يجب ان يكون معروفاً لدى الجميع ان تحليل مياه الفيجة يجري يومياً من قبل الدكتور الجراثيمي السيد احمد حمدي الخياط ويؤخذ من نقاط مختلفة في المدينة بحسب مصور متفق عليه مع ادارة الصحة العامة ، وتعطى التقارير اليومية الدالة على نقاوة المياه ونظافتها الى وزارتي الداخلية والصحة ، كما ان الدوائر العسكرية تقوم بهذه الفحوص ايضاً للتحقق من نقاوة مياه الفيجة في جميع انحاء المدينة .

محاضرة موضوعها

مشروع اسالة مياه الفيجة لدمشق

للاستاذ الدكتور سامي بك الميداني عميد كلية الحقوق (*)

سيداتي ، سادتي !

اني لسعيد بوصفي مشاوراً حقوقياً لمؤسسة اسالة مياه عين الفيجة لدمشق اذ سنحت لي الفرصة لالقاء هذه الكلمة عن هذا المشروع الوطني الذي جعل جلق — دمشق — مدينة عظيمة بعد ما كانت قرية كبيرة . وضرب لنا مثلا على نجاح الاعمال القومية الجليلة . اذا قام على امرها رجال مخلصون . واراناا آية من آيات العمران والنشاط الاجتماعي . بفضل العمل بمبدأ التعاون المتبادل . بين الافراد والحكومة وفقاً لقاعدة الاقتصاد المشترك التي ظهرت خلال العصر الحاضر . القاضية بتوحيد جهود المواطنين واولي الامر منهم . بغية جمع الاموال اللازمة للمشاريع الكبرى . على ان يكون الاشراف على شؤون تلك الاعمال . في عهدة هيئات ادارية مختلطة . تسهر على رقي تلك المؤسسات . وازدهارها ضمن حدود معينة . من الاستقلال الاداري والمالي . ولما كان من الفائدة ان يطلع كل سوري على تاريخ هذه المؤسسة . وحاضرها وآتيها . ليفخر باعمال ابناء بلاده . ويطمئن على سير مرافقها العامة ويسعى للنسج على منوالها . فلهذا اعددت هذه الكلمة . وقسمتها الى ثلاثة اقسام : الاول في تاريخ هذا المشروع . والثاني في تعريف وضعه الحقوقي والاداري والمالي . والثالث في بيان خططه المرسومة لما بعد الحرب .

اولا — التطورات التاريخية للمشروع .

بعد ان وضعت الحرب العالمية الماضية اوزارها . ودبت في الامة العربية روح النهضة والاصلاح . والاخذ باسباب الحضارة والمدنية . فكر بعض رجالات دمشق

(*) القيت من راديو دمشق مساء ١٩ ذي القعدة عام ١٣٦٣ وفق ٤/١٠/١٩٤٤

بتحسين حال مدينتهم من الوجهتين العمرانية والصحية . وذلك باسالة مياه عين الفيجة الى منازلها . وسائر مرافقها العامة . حتى تستطيع المدينة . ان تتسع وفقاً لمقتضيات العصر الحاضر . وان تمنع هجمات الطاعون التي كانت تنزل بهذه المدينة من حين لآخر فتعدم الآف من السكان حياتهم . عدا عن الامراض السارية الاخرى . كالديزانتري وغيرها التي كانت تلازم اهل دمشق صيفاً وشتاء . لفقدان مياه الشرب النقية منها . وانا لا نجد قولا في هذا الصدد . افضل مما قاله العلامة الفاضل . رئيس المجمع العلمي العربي الاستاذ محمد كرد علي في الجزء الرابع من كتابه خطط الشام الذي صدر سنة ١٣٤٣ هـ و ١٩٢٥ م . في بيان اعمال لجنة مياه عين الفيجة فننقله لكم كما يلي :

(قدمنا اننا لم ننجح في تأليف الشركات المساهمة . لتأسيس صناعاتنا على الاصول الحديثة . لاننا لم نتشرب بعد روح الاعمال المشتركة . غير ان الواجب يقضي علينا . بان نذكر كلمة عن اول مشروع كبير قام به الدمشقيون مشتركين . وكان مثالا حسناً لفوائد التضامن والتعاون . في سبيل الاعمال النافعة . ذلك مشروع جر مياه عين الفيجة لمنازل دمشق . الذي دعت اليه غرفة التجارة . وبذلت جهودها في سبيل اتمامه . فقدمت لائحة المشروع الى حكومة دمشق . في الرابع والعشرين من آب ١٩٢٢ . وقدرت كلف جر المياه ومصاريفه بمائة وخمسين الف ليرة عثمانية . تدخل فيها نفقات الشبكة الداخلية في المدينة . وزعت على خمسة آلاف متر . فاصاب المتر ثلاثين ليرة عثمانية ذهباً . وهكذا اقرت اللجنة . التي الفت لهذا الغرض المشروع . وقامت بالدعاية اللازمة للاشتراك به . ثم ان اللجنة الاولى . حينما اتمت عملها التأسيسي عرضت الخمسة آلاف متر للاكتتاب العام . وسعت لترويجه بقدر ما ساعدتها الحال . الى ان اكتتب قسم كبير من الاهلين . واعلنت ان الذين يدفعون القسط الاول من قيمة اكتتابهم . يصبحون اعضاء في جمعية ملاكي الماء . ولهم وحدهم حق انتخاب ثمانية اعضاء يؤلفون نقابة ملاكي الماء حسب قانون هذه الجمعية . وهؤلاء مع الاعضاء الطبيعيين الذين نصت عليهم المادة السادسة . من المقاولة المعقودة بين حاكم دولة دمشق ورئيس بلديتها . يؤلفون (لجنة ماء عين الفيجة) واكتتب الاهالي بثلاثة آلاف متر . ودفعوا

القسط الاول البالغ ثلاثين الف ليرة عثمانيـة في الاوقات المعينـة . الى المصرف السوري اللبناني . ثم تقدمت المالية . واشترت مقدار الف وخمسماية متر بشروط حسنة . وبعدئذ عرض المشروع للالتزام . في البلاد الاوربية والاميركية والاسياوية . وتقدمت شركات قديرة من الوجهات الماليـة والفنية المناقصة فيه . بعد ان ارسلت مهندسيها . ودرست المشروع بصورة عملية . على الجبال وعلى المعمورات الموضوعـة له . وجرت المناقصة بين اثنتي عشرة شركة . بعد اثبات اقتدارها المالي والفني على الاصول . وشوهد ان شركة السادات اصفر وساره . هي التي قدمت اقل الاسعار . وهو تنزيل خمسة ونصف في المئـة من القيمة المخمنة لجر المياه من نبع الفيجة الى خزان المهاجرين . وهكذا باشرت الشركة المذكورة العمل . بالاتفاق مع شركة تيك الافرنسيـة . المختصة بحفر الانفاق باحدث الادوات . والعمل سـائر في طريق النجاح . وسيكون مثالاً حسناً لفوائد الاعمال المشتركة . ومقدمة لتشجيع الناس على تأليف الشركات . للقيام بالاعمال الكبيرة . التي لا يمكن للفرد ان يقوم بها . وستجني دمشق من هـذا المشروع . فوائد كبيرة . وقد ذكرناه لان له علاقة بتاريخ البلاد الاقتصادي . (انتهى كلام الاستاذ في الخطط) .

ولما لم يتمكن سكان المدينـة . من الاكتتاب بجميع الاسهم الموضوعـة تحت تصرفهم . فقد اضطرت اللجنة حينئذ لبيع بقية السهام . البالغة (١٥٠) الفاً وخمسماية متر مكعب للحكومة . تداركاً للاموال اللازمة . وان كانت مصاريف المشروع الاول . قد خمنت بماية وخمسين الف ليرة عثمانية . وان الدرس العميق . الذي قامت به الشركات المذكورة . برهن على ان الدراسة الاولى كانت اجمالية . وان مصاريف المشروع . تفوق القيمة المخمنة الاولى كثيراً . وهـذا ليس من خطأ اللجنة . لانه لم تتيسر لها سبل دراسة احوال الاراضي . التي ستمر فيها القنوات . لقصر الوقت وقلة الوسائل الفنيـة الخاصة . بسبر احوال الطبقات الارضية العميقة . ولما كانت نفقات العمل والاصلاح بلغت نحو (٣٠٠٠٠٠) ليرة عثمانية . فقد تداركت اللجنـة العجز . بايجارها للحكومة شلال الهامـة بمبلغ

(٤٥٠٠٠) خمسة واربعون الف ليرة عثمانيـة ذهبيـة مع شرط اسقاط فوائد الديون المأخوذة من الحكومـة . واستقرضت الباقي من الحكومة المشار اليها بشروط حسنة جداً .

ثانياً — الوضع الحقوقي والاداري والمالي للمشروع !

ان مؤسسة عين الفيجة . التي هي ادارة عامة بلدية . وليست بشركة تجارية. كما يظنها البعض . يقوم على ادارتها هيئتان ! الاولى (لجنة المياه) المؤلفة من خمسة عشر عضواً . ثمانيـة منهم اعضاء من المشتركين وسبعة اعضاء طبيعيون رسميون . يمثلون الاشغال العامة ووزارة المالية والبلدية وغرفة التجارة . اما الهيئة الثانية فهي المصلحة البلدية للمياه . المؤلفة من ثلاث دوائر : الاولى — للأعمال الفنية . والثانية — للاعمال الادارية ، والثالثة — للاعمال المالية .

وللجنة مراقب عام وهو مؤسس المشروع وصاحب فكرته دولة السيد لطفي الحفار . يشرف على جميع شؤون المؤسسة . ويسهر على مصالح المشتركين . وحسن سير الاعمال فيها . وتعقد اللجنة جلساتها بحسب الحاجة . برئاسة محافظ المدينة الممتازة . بوصفـه رئيساً لبلدية دمشق . وهـذه اللجنة المختلطة . ذات الاستقلال الاداري والمالي . تتمتع بجميع الصلاحيات . لاصدار شتى القرارات الادارية والفنية والمالية . على ان الميزانية السنوية . الصادرة عنها ترسل الى وزارتي الاشغال العامة والمالية . حتى اذا كان هنالك ملاحظات عليها يعمل بها في الموازنة القادمة وذلك حسب شرائط الامتياز وقد بلغ عدد المشتركين . بالحاضرة والعداد . اربعة عشر الف مشترك . بما فيهم المنشآت العسكرية والرسمية . ويزيد ما يستهلكه جميعهم من المياه على (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف متر مكعب يومياً . وذلك ما عدا السبلان العامة التي تستهلك نحو (٣٠٠٠٠) ثلاثين الف متر مكعب يومياً .

وقد قام المشروع . على اساس ايصال الماء . باقصر مسافة من نبع الفيجة الى المدينة وذلك بواسطة انفاق . ضمن الجبال . يبلغ طولها ثمانية عشر كيلو متراً . نقبت بالآلات الميكانيكية الحديثة . وبطريقة فنية فريدة . ويبلغ حجم النفق في مختلف المحلات . (١٣٠) مئة وثلاثين سانتيمتراً عرضاً و (١٨٠) مئة وثمانين سانتيمتراً ارتفاعاً . وهو مبني بالاسمنت المسلح . وله عدة ابواب للتهوية والمراقبة .

وقد تمت عام ١٩٣١ الف وتسعماية وواحد وثلاثين عملية الانشاء التي اصابها بعض التوقف بسبب اختلال الامن في الجبال اثناء الثورة السورية في سنتي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - ١٩٢٨ . وبلغت تمديدات القساطل والانابيب في جميع انحاء المدينة (٢٥٠) مائتين وخمسين كيلو متراً . وفي عام ١٩٣٢ الف وتسعماية واثنين وثلاثين اقيمت حفلة التدشين . دلالة على انتهاء دور الانشاء . وابتداء عهد الاستثمار .

اما من الناحية المالية : فان حالة المشروع حسنة جداً . وتدفع النفقات باوامر صرف موقعة من لجنة . مؤلفة من ثلاثة اعضاء . وبفضل هذه الادارة الدقيقة . قد سددت اللجنة جميع ديونها . ولم يبق عليها للحكومة السورية الا مبلغ (٠٠٠ و ٢٠٠) مائتي ألف ليرة سورية تقريباً . تدفعها على اقساط سنوية . كما انه كان من نتيجة التوفير الحاصل ان تمكنت الادارة من انشاء بناية اقامتها في اعظم شارع من شوارع المدينة . وقد جاءت آية من آيات الطراز المعماري العربي . يؤمها الناس امواجاً امواجاً . لمشاهدتها لما في بنايتها من الذوق السليم والابداع القويم . الذي لا مثيل له . في اي بناء كان من ابنية الشرق العربي . وللجنة صندوق للاموال الاحتياطية . اللازمة للاعمال العمرانية الطارئة والمقبلة . فيه من الاموال التي تجمع من مبيع الامتار للمشتركين مما يجعل الجميع مطمئنين . على حسن سير الاعمال . في الحاضر والمستقبل . وسوف تضطر بعد الحرب لصرف قسم من هذه الاموال لتوسيع الشبكة الداخلية في المدينة . وقد وضعت اللجنة . نظاماً لرجالها . امنت فيه حقوق الموظفين والمستخدمين . طبقاً لاحدث الاحكام . الضامنة للعدالة الاجتماعية . والمصلحة العامة . مما يجدر بالمشترعين . الاقتباس منه . والاقتداء به عند وضع كل تشريع اجتماعي . لاحدى المنشآت العامة او الخاصة .

وتعتمد الادارة . في اعمالها الحقوقية . على مشاور حقوقي . وفي شؤونها الصحية . على طبيب جراثيمي . يقوم بمعاينة نماذج المياه المأخوذة يومياً . من المناهل العامة . البالغة (٨٠٠ ثمانماية) منهل . موضوعة في اهم النقاط في الشوارع والساحات والحدائق العامة . تسقي الناس ماء طهوراً .

ثالثاً ـ في الخطط المرسومة لما بعد الحرب .

ان مؤسسة الفيجة ، مزمعة عندما تنتهي الحرب . على القيام باصلاح شبكتها الداخلية اصلاحا جدياً وواسعاً حتى يتساوي الضغط في جميع انحاء المدينة . وتصل المياه الى اعلى البنايات البعيدة عن مراكز الخزانات وذلك بتشييد مراكز للتوزيع في كل قسم من اقسام المدينـة . ثم ان الادارة الفنية تضع المصورات لفصل شبكة التوزيع العامة للبيوت عن شبكة السبلان . وهو عمل كبير تحتاج اليه المدينة في المستقبل . ويلزم له نفقات طائلة ، تدرس اللجنة وضع برنامج لتنفيذه على بضع سنين . وبعـد ذلك ستخصص قسماً عظيماً من وفرها لانشاء قصر لائق باستقبال كبار زوار العاصمة . واقامة الحفلات الوطنية الكبرى فيه . كما هي الحال في بغداد وغيرها من العواصم المعروفة .

هذه نبذة مختصرة من تاريخ مشروع ميـاه عين الفيجة . نقلتها لحضرات المستمعين . ليطلعوا على سير الامور في هذه المؤسسة الوطنية . وليعرفوا ماهية هذه الادارة . والاعمـال التي حققتها . حتى الآن . عسى ان تكون ذكراها . شاحذة للهمم . ومنشطـة لرجال المال والعمل . ليأتوا بمثلهـا . خدمـة لبلادهم ولانفسهم . وللاعتراف بفضل العاملين المخلصين . والسلام عليكم .



محاضرة موضوعها

مشروع اسالة مياه الفيجة لدمشق

للاستاذ الدكتور سامي بك الميداني عميد كلية الحقوق (*)

سيداتي ، سادتي !

اني لسعيد بوصفي مشاوراً حقوقياً لمؤسسة اسالة مياه عين الفيجة لدمشق اذ سنحت لي الفرصة لالقاء هذه الكلمة عن هذا المشروع الوطني الذي جعل جلق — دمشق — مدينة عظيمة بعد ما كانت قرية كبيرة . وضرب لنا مثلا على نجاح الاعمال القومية الجليلة . اذا قام على امرها رجال مخلصون . وارانا آية من آيات العمران والنشاط الاجتماعي . بفضل العمل بمبدأ التعاون المتبادل . بين الافراد والحكومة وفقاً لقاعدة الاقتصاد المشترك التي ظهرت خلال العصر الحاضر . القاضية بتوحيد جهود المواطنين واولي الامر منهم . بغية جمع الاموال اللازمة للمشاريع الكبرى . على ان يكون الاشراف على شؤون تلك الاعمال . في عهدة هيئات ادارية مختلطة ، تسهر على رقي تلك المؤسسات . وازدهارها ضمن حدود معينة . من الاستقلال الاداري والمالي . ولما كان من الفائدة ان يطلع كل سوري على تاريخ هذه المؤسسة . وحاضرها وآتيها . ليفخر باعمال ابناء بلاده . ويطمئن على سير مرافقها العامة ويسعى للنسج على منوالها . فلهذا اعددت هذه الكلمة . وقسمتها الى ثلاثة اقسام : الاول في تاريخ هذا المشروع . والثاني في تعريف وضعه الحقوقي والاداري والمالي . والثالث في بيان خططه المرسومة لما بعد الحرب .

اولا — التطورات التاريخية للمشروع .

بعد ان وضعت الحرب العالمية الماضية اوزارها . ودبت في الامة العربية روح النهضة والاصلاح . والاخذ باسباب الحضارة والمدنية . فكر بعض رجالات دمشق

(*) القيت من راديو دمشق مساء ١٩ ذي القعدة عام ١٣٦٣ وفق ١٩٤٤/١٠/٤

بتحسين حال مدينتهم من الوجهتين العمرانية والصحية . وذلك باسالة مياه عين الفيجة الى منازلها . وسائر مرافقها العامة . حتى تستطيع المدينة . ان تتسع وفقاً لمقتضيات العصر الحاضر ٠ وان تمنع هجمات الطاعون التي كانت تنزل بهذه المدينة من حين لآخر فتعدم الآف من السكان حياتهم . عدا عن الامراض السارية الاخرى ٠ كالديزانتري وغيرها التي كانت تلازم اهل دمشق صيفاً وشتاء . لفقدان مياه الشرب النقية منها . وانا لا نجد قولا في هذا الصدد . افضل مما قاله العلامة الفاضل . رئيس المجمع العلمي العربي الاستاذ محمد كرد علي في الجزء الرابع من كتابه خطط الشام الذي صدر سنة ١٣٤٣ هـ و ١٩٢٥ م ٠ في بيان اعمال لجنة مياه عين الفيجة فننقله لكم كما يلي :

(قدمنا اننا لم ننجح في تأليف الشركات المساهمة . لتأسيس صناعاتنا على الاصول الحديثة . لاننا لم نتشرب بعد روح الاعمال المشتركة . غير ان الواجب يقضي علينا . بان نذكر كلمة عن اول مشروع كبير قام به الدمشقيون مشتركين . وكان مثالا حسناً لفوائد التضامن والتعاون . في سبيل الاعمال النافعة . ذلك مشروع جر مياه عين الفيجة لمنازل دمشق . الذي دعت اليه غرفة التجارة ٠ وبذلت جهودها في سبيل اتمامه . فقدمت لائحة المشروع الى حكومة دمشق . في الرابع والعشرين من آب ١٩٢٢ ٠ وقدرت كلف جر المياه ومصاريفه بمائة وخمسين الف ليرة عثمانية . تدخل فيها نفقات الشبكة الداخلية في المدينة . وزعت على خمسة آلاف متر . فاصاب المتر ثلاثين ليرة عثمانية ذهباً . وهكذا اقرت اللجنة . التي الفت لهذا الغرض المشروع ٠ وقامت بالدعاية اللازمة للاشتراك به ٠ ثم ان اللجنة الاولى ٠ حينما اتمت عملها التأسيسي عرضت الخمسة آلاف متر للاكتتاب العام ٠ وسعت لترويجه بقدر ما ساعدتها الحال . الى ان اكتتب قسم كبير من الاهلين . واعلنت ان الذين يدفعون القسط الاول من قيمة اكتتابهم . يصبحون اعضاء في جمعية ملاكي الماء . ولهم وحدهم حق انتخاب ثمانية اعضاء يؤلفون نقابة ملاكي الماء حسب قانون هذه الجمعية . وهؤلاء مع الاعضاء الطبيعيين الذين نصت عليهم المادة السادسة ٠ من المقاولة المعقودة بين حاكم دولة دمشق ورئيس بلديتها . يؤلفون (لجنة ماء عين الفيجة) واكتتب الاهالي بثلاثة آلاف متر . ودفعوا

القسط الاول البالغ ثلاثين الف ليرة عثمانيـة في الاوقات المعينـة . الى المصرف السوري اللبناني . ثم تقدمت المالية . واشترت مقدار الف وخمسماية متر بشروط حسنة . وبعدئذ عرض المشروع للالتزام . في البلاد الاوربية والاميركية والاسياوية . وتقدمت شركات قديرة من الوجهات الماليـة والفنية المناقصة فيه . بعد ان ارسلت مهندسيهـا . ودرست المشروع بصورة عملية . على الجبال وعلى المصورات الموضوعـة له . وجرت المناقصة بين اثنتي عشرة شركة . بعد اثبات اقتدارها المالي والفني على الاصول . وشوهد ان شركة السادات اصفر وساره . هي التي قدمت اقل الاسعار . وهو تنزيل خمسة ونصف في المئـة . من القيمة المخمنة لجر المياه من نبع الفيجة الى خزان المهاجرين . وهكذا باشرت الشركة المذكورة العمل . بالاتفاق مع شركة تيك الافرنسيـة . المختصة بحفر الانفاق باحدث الادوات . والعمل سـائر في طريق النجاح . وسيكون مثالاً حسناً لفوائد الاعمال المشتركة . ومقدمة لتشجيع الناس على تأليف الشركات . للقيام بالاعمال الكبيرة . التي لا يمكن للفرد ان يقوم بها . وستجني دمشق من هـذا المشروع . فوائد كبيرة . وقد ذكرناه لان له علاقة بتاريخ البلاد الاقتصادي . (انتهى كلام الاستاذ في الخطط) .

ولما لم يتمكن سكان المدينـة . من الاكتتاب بجميع الاسهم الموضوعـة تحت تصرفهم . فقد اضطرت اللجنة حينئذ لبيع بقية السهام . البالغة (١٥٠٠) الفاً وخمسماية متر مكعب للحكومة . تداركاً للاموال اللازمة . وان كانت مصاريف المشروع الاول . قد خمنت بماية وخمسين الف ليرة عثمانية . وان الدرس العميق . الذي قامت به الشركات المذكورة . برهن على ان الدراسة الاولى كانت اجمالية . وان مصاريف المشروع . تفوق القيمة المخمنة الاولى كثيراً . وهـذا ليس من خطأ اللجنة . لانه لم تتيسر لها سبل دراسة احوال الاراضي . التي ستمر فيهـا القنوات . لقصر الوقت وقـلة الوسائل الفنيـة الخاصة . بسبر احوال الطبقات الارضية العميقة . ولما كانت نفقات العمل والاصلاح بلغت نحو (٣٠٠٠٠٠) ليرة عثمانية . فقد تداركت اللجنـة العجز . بايجارها للحكومة شلال الهامـة بمبلغ

(۰۰۰ و ٤٥) خمسة واربعون الف ليرة عثمانية ذهبية مع شرط اسقاط فوائد الديون المأخوذة من الحكومة . واستقرضت الباقي من الحكومة المشار اليها بشروط حسنة جداً .

ثانياً — الوضع الحقوقي والاداري والمالي للمشروع !

ان مؤسسة عين الفيجة . التي هي ادارة عامة بلدية . وليست بشركة تجارية. كما يظنها البعض . يقوم على ادارتها هيئتان ! الاولى (لجنة المياه) المؤلفة من خمسة عشر عضواً . ثمانية منهم اعضاء من المشتركين وسبعة اعضاء طبيعيون رسميون . يمثلون الاشغال العامة ووزارة المالية والبلدية وغرفة التجارة . اما الهيئة الثانية فهي المصلحة البلدية للمياه . المؤلفة من ثلاث دوائر : الاولى — للاعمال الفنية . والثانية — للاعمال الادارية ، والثالثة — للاعمال المالية .

وللجنة مراقب عام وهو مؤسس المشروع وصاحب فكرته دولة السيد لطفي الحفار . يشرف على جميع شؤون المؤسسة . ويسهر على مصالح المشتركين . وحسن سير الاعمال فيها . وتعقد اللجنة جلساتها بحسب الحاجة . برئاسة محافظ المدينة الممتازة . بوصفه رئيساً لبلدية دمشق . وهذه اللجنة المختلطة . ذات الاستقلال الاداري والمالي . تتمتع بجميع الصلاحيات . لاصدار شتى القرارات الادارية والفنية والمالية . على ان الميزانية السنوية . الصادرة عنها ترسل الى وزارتي الاشغال العامة والمالية . حتى اذا كان هنالك ملاحظات عليها يعمل بها في الموازنة القادمة وذلك حسب شرائط الامتياز وقد بلغ عدد المشتركين . بالحاضرة والمداد . اربعة عشر الف مشترك . بما فيهم المنشآت العسكرية والرسمية . ويزيد ما يستهلكه جميعهم من المياه على (١٥۰۰۰) خمسة عشر الف متر مكعب يومياً . وذلك ما عدا السبلان العامة التي تستهلك نحو (۳۰۰۰۰) ثلاثين الف متر مكعب يومياً .

وقد قام المشروع . على اساس ايصال الماء . باقصر مسافة من نبع الفيجة الى المدينة وذلك بواسطة انفاق . ضمن الجبال . يبلغ طولها ثمانية عشر كيلو متراً . نقبت بالآلات الميكانيكية الحديثة . وبطريقة فنية فريدة . ويبلغ حجم النفق في مختلف المحلات . (١٣٠) مئة وثلاثين سانتيمتراً عرضاً و (١٨٠) مئة وثمانين سانتيمتراً ارتفاعاً . وهو مبني بالاسمنت المسلح . وله عدة ابواب للتهوية والمراقبة .

وقد تمت عام ١٩٣١ الف وتسعماية وواحد وثلاثين عملية الانشاء التي اصابها بعض التوقف بسبب اختلال الامن في الجبال اثناء الثورة السورية في سنتي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - ١٩٢٨ . وبلغت تمديدات القساطل والانابيب في جميع انحاء المدينة (٢٥٠) مائتين وخمسين كيلو متراً . وفي عام ١٩٣٢ الف وتسعماية واثنين وثلاثين اقيمت حفلة التدشين . دلالة على انتهاء دور الانشاء . وابتداء عهد الاستثمار .

اما من الناحية المالية : فان حالة المشروع حسنة جداً . وتدفع النفقات باوامر صرف موقعة من لجنة . مؤلفة من ثلاثة اعضاء . وبفضل هذه الادارة الدقيقة . قد سددت اللجنة جميع ديونها . ولم يبق عليها للحكومة السورية الا مبلغ (٠٠٠ و ٢٠٠) مائتي الف ليرة سورية تقريباً . تدفعها على اقساط سنوية . كما انه كان من نتيجة التوفير الحاصل ان تمكنت الادارة من انشاء بناية اقامتها في اعظم شارع من شوارع المدينة . وقد جاءت آية من آيات الطراز المعماري العربي . يؤمها الناس افواجاً افواجاً . لمشاهدتها لما في بنايتها من الذوق السليم والابداع القويم الذي لا مثيل له . في اي بناء كان من ابنية الشرق العربي . وللجنة صندوق للاموال الاحتياطية . اللازمة للاعمال العمرانية الطارئة والمقبلة . فيه من الاموال التي تجمع من مبيع الامتار المشتركين مما يجعل الجميع مطمئنين . على حسن سير الاعمال . في الحاضر والمستقبل . وسوف تضطر بعد الحرب لصرف قسم من هذه الاموال لتوسيع الشبكة الداخلية في المدينة . وقد وضعت اللجنة . نظاماً لرجالها . امنت فيه حقوق الموظفين والمستخدمين . طبقاً لاحدث الاحكام . الضامنة للعدالة الاجتماعية . والمصلحة العامة . مما يجدر بالمشترعين . الاقتباس منه . والاقتداء به عند وضع كل تشريع اجتماعي . لاحدى المنشآت العامة او الخاصة .

وتعتمد الادارة . في اعمالها الحقوقية . على مشاور حقوقي . وفي شؤونها الصحية . على طبيب جراثيمي . يقوم بمعاينة نماذج المياه المأخوذة يومياً . من المناهل العامة . البالغة (٨٠٠ ثمانماية) منهل . موضوعة في اهم النقاط في الشوارع والساحات والحدائق العامة . تسقي الناس ماء طهوراً .

ثالثاً — في الخطط المرسومة لما بعد الحرب .

ان مؤسسة الفيجة ، مزمعة عندما تنتهي الحرب . على القيام باصلاح شبكتها الداخلية اصلاحا جدياً وواسعاً حتى يتساوي الضغط في جميع انحاء المدينة . وتصل المياه الى اعلى البنايات البعيدة عن مراكز الخزانات وذلك بتشييد مراكز للتوزيع في كل قسم من اقسام المدينـة . ثم ان الادارة الفنية تضع المصورات لفصل شبكة التوزيع العامة للبيوت عن شبكة السبلان . وهو عمل كبير تحتاج اليه المدينة في المستقبل . ويلزم له نفقات طائلة . تدرس اللجنة وضع برنامج لتنفيذه على بضع سنين . وبعـد ذلك ستخصص قسماً عظيماً من وفرها لانشاء قصر لائق باستقبال كبار زوار العاصمة . واقامة الحفلات الوطنية الكبرى فيه . كما هي الحال في بغداد وغيرها من العواصم المعروفة .

هذه نبذة مختصرة من تاريخ مشروع ميـاه عين الفيجة . نقلتها لحضرات المستمعين . ليطلعوا على سير الامور في هذه المؤسسة الوطنية . وليعرفوا ماهية هذه الادارة . والاعمـال التي حققتها . حتى الآن . عسى ان تكون ذكراها . شاحذة للهمم . ومنشطـة لرجال المال والعمل . ليأتوا بمثلهـا . خدمـة لبلادهم ولانفسهم . وللاعتراف بفضل العاملين المخلصين . والسلام عليكم .



